الموسم الثاني
للانصات المركزي

المتحدث.. مطالب عادلة لفريق الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الخميس
2023/04/27
No. : 7787

قوباد طالباني:

تجربة فاشلة

الحرب الإعلامية وتحريف حقيقة المشاكل

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: فخورون بدعمنا لتطوير قطاع التربية والتعليم العالي
- الرئيس بافل: السيدة وصفية .. المناضلة الصنديدة في طريق النضال
- قوباد طالباني: الحرب الإعلامية وتحريف حقيقة المشاكل تجربة فاشلة
- سمير هورامي: مطالب عادلة لفريق الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم
- في ظل الكابينة الحكومية التاسعة.. أربيل تفتقد الأمان
- سخط و رفض لمحاولات الحزب الديمقراطي الاستحواذ على المناصب في نينوى
- تكلفة نقل نفط الاقليم أضعاف المصدر جنوباً و(كار) تمتلك 60% من الانبوب
- رئيسا الجمهورية والقضاء: أهمية ضمان استقلال القضاء والحفاظ على هيبته
- رئيس الجمهورية: الشعب السوداني يستحق حكومة منتخبة
- خائنوا تراب الوطن هم من سمحوا لتركيا بإنشاء القواعد في هوليرودهوك

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د. برهم صالح : بعد 20 عاما من التحرير، العراق بحاجة إلى إصلاح جذري
- بلال وهاب: بعد عشرون عاماً من الحرب، العراق بحاجة إلى الدعم الامريكي
- د. أسعد شبيب: البيت السياسي السني وصراع الزعامة والسلطة
- السفير تسوي وي : صديقان مخلصان يتبادلان الفهم والمودة

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- حملة اعتقالات في تركيا لترهيب الكرد مع اقتراب الانتخابات
- تي فاي يونغ: أردوغان سيبذل كل ما في وسعه للاحتفاظ بسلطته السياسية

المرصد السوري و الملف الكردي

- الإدارة الذاتية تطلق مبادرة من 9 بنود لحل الأزمة السورية
- الحل السياسي وخصام البديهيات في سوريا

المـرصد الايراني

- فرزين نديمي: نشر غواصة مزودة بصواريخ كروز لتعزيز الردع ضد إيران
- ماذا سيفعل قادة إيران بعد صنع القنبلة النووية؟
- لندن وواشنطن وبروكسل تشدّد عقوباتها على طهران والأخيرة تردّ بالمثل
- طهران: برنامج إيران العسكري دفاعي وليس ضد أي دولة

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- إسوار براساد : العالم سوف يندم على تراجعه عن العولمة
- غازي دحمان: هل تنزلق اللعبة في المشرق إلى الحرب؟
- نحو نظام دولي ديمقراطي

ترجمات المرصد في هذا العدد

- د. برهم صالح : بعد 20 عاماً من التحرير، العراق بحاجة إلى إصلاح جذري
- الباحث بلال وهاب: بعد عشرون عاما من الحرب، العراق بحاجة إلى الدعم الامريكي
- تي فاي يونغ: أردوغان سيبذل كل ما في وسعه للاحتفاظ بسلطته السياسية
- إسوار براساد : العالم سوف يندم على تراجعه عن العولمة

العدد: 7787... 27-04-2023

فخورون بدعمنا لتطوير قطاع التربية والتعليم العالي

في الذكرى الـ(٤٧) لتأسيس جمعية طلبة كوردستان، اقدم التهاني الحارة الى طلاب كوردستان وأتمنى لهم التوفيق.

إن تاريخ النضال الساطع لجمعية طلبة في الثورة الجديدة ونضاله المتواصل من أجل ازدهار كوردستان مصدر فخر للاتحاد الوطني الكردستان، وان مجهودات الجمعية في سبيل مجتمع واعٍ ومتحرر يقود الطلاب فيها المجتمع كقوة وطاقة جديدة محل فخر واعتزازنا.

أعزائي طلاب وشباب كوردستان

بعد النجاحات المستمرة التي حققتها الجمعية في الماضي وتحقيق أهدافها في هذه الفترة الصعبة من ظروف كوردستان، أعدكم أن تتواصل جمعية طلبة كوردستان هذا العام نضالها المدنية والتنظيمية بإستراتيجية جديدة وحديثة، وسيكون هدفها في خدمة تطوير العملية التعليمية وتحقيق الحقوق المشروعة للطلاب بعيدة عن المصالح الخاصة والحزبية.

في الماضي، كان من دواعي سروري أن أتيحت لي الفرصة لمناقشة عن كثب وتحديد المشكلات مع طلاب كوردستان حول مسار التربية والتعليم والتعليم العالي في الاقليم، وحقوق الطلاب والجهود المبذولة لايجاد تعليم معاصر وصحي.

في ذلك الوقت وعدنا بمساعدتهم ودعمهم وقيامنا بترميم الأقسام الداخلية وتوفير المستلزمات ودفع المخصصات حقيقة لا يمكن إنكارها، نحن سددنا فجوة الإهمال الحكومي وتولينا هذه المهمة، واجب نفتخر به وتحملنا مسؤوليته وكل ما فعلناه وما سنفعله كان من اجل شباب بلدي.

بالنسبة لمرحلة العمل الجديدة وجهودنا لإحداث تغييرات جذرية في العملية التعليمية، فإن هدفنا واضح، نريد توجيه هذا القطاع المهم في إقليم كوردستان نحو مستوى أعلى وأكثر حداثة، لا يريد الاتحاد الوطني الكوردستاني التدخل في قطاع التربية والتعليم العالي، لكنه فخور بدعمه ومساعدته في النهوض بالتعليم في إقليم كردستان لتحقيق حقوق الطلاب، بالطبع، عندما نقول طلابًا، فإننا نعني جميع طلاب كردستان بجميع أصواتها والوانها المختلفة، حيث ان مراعاة خلفياتهم الحزبية والسياسية ، ليسوا جزءًا من استراتيجية مهامنا.

تحسين المستوى العلمي للجامعات وبناء علاقة صحية بين المعلمين والطلاب والمؤتمرات والتنسيق المتواصل بين الجامعات والمعاهد في كوردستان مع الجامعات والمراكز العلمية الدولية وتقديم الخدمات وخلق بيئة مواتية للطلاب هي من اهداف جمعية طلبة كوردستان، وبمساندة ودعم الشباب الاعزاء والاكفاء في الاقليم سنعطي روحاً جديدة بعملية التربية والتعليم في كوردستان».

مخلصكم

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٣/٤/٢٦

السيدة وصفية .. المناضلة الصنديدة في طريق النضال

وجه الرئيس بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٣/٤/٢٥ برقية تعزية بمناسبة الذكرى السنوية لرحيل البيشمركة والمناضلة وصفية بني ويس فيما يأتي نص البرقية:

تمر اليوم سبع سنوات على رحيل السيدة وصفية، تلك السيدة المناضلة الصنديدة في طريق النضال.

السيدة وصفية كانت اتحادية صادقة ومناضلة وفية لكوردستان، كانت نموذجاً للمرأة الشجاعة في ايام النضال الصعبة، وللشهداء وعوائلهم البررة كانت اماً مخلصة.

زوجها البيشمركة والمناضل العتيد علي شامار، وهب حياته للثورة وقدم تضحيات كبيرة من اجل تحرر كوردستان.

نحن لن ننسى التاريخ الزخر بالمفاخر لهذه العائلة البطلة وجميع المناضلين وسيبقون في ذاكرتنا الى الابد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٣/٤-٢٥

المناضلة والبيشمركة

وتستذكر جماهير شعب كوردستان، رحيل المناضلة والبيشمركة مسؤولة مكتب الشهداء في الاتحاد الوطني الكوردستاني وصفية بني ويس، قبل ٧ سنوات اثر حادث سير على طريق الرابط بين دربنديخان والسليمانية.

* المناضلة والبيشمركة المخلصة وصفية بني ويس ولدت في حي المزرعة بقضاء خانقين في العام ١٩٥٣، من عائلة وطنية كادحة، تخرجت من كلية الآداب -جامعة السليمانية في العام ١٩٧٥، وفي مراحل الدراسة التحقت بصفوف عصبة شغيلة كوردستان.

* في العام ١٩٧٤ قامت المؤسسات القمعية للنظام البعثي البائد بنفي والدها الى المناطق الجنوبية في العراق ومصادرة منزلهم بعد التحاق ٣ من أخوتها بثورة شعب كوردستان، وفي العام ١٩٧٦ عملت كمعلمة في قضاء كلار، وبعد صدور اوامر تنظيمية انتقلت المناضلة الراحلة الى منطقة طاسلوجة حيث كان النظام البعثي البائد قد انشاء هناك مجمعات قسرية للعوائل الكوردية، وبهذا تحملت اعباء تنظيمات الثورة مع اعباء الوظيفة.

* تسلمت الراحلة وصفية بني ويس مسؤولية فرع من منظمة ليلى قاسم للتنظيمات النسوية في العام ١٩٧٧، وفي نفس العام نقلت نشاطاتها الى بغداد واتصلت بالتنظيمات الموجودة هناك، كان لها دور كبير في المهام اللوجستية ونقل الاسلحة والرسائل الى منظمة النسر الأحمر والتي كانت مهمتها نقل الحرب الى داخل بيوت الاعداء في بغداد، وفي العام ١٩٧٨ عندما بدأ الامام الخميني بتحركاته من النجف الأشف ضد نظام الشاه في ايران، أوصلت المناضلة الراحلة رسالتين من الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني الى المرجع الشيعي آية الله الخوئي في كربلاء والاملام الخميني في النجف، وفي الرسالة التي ارسلها مام جلال الى الامام الخميني، اكد استعداد الاتحاد الوطني لاية مساعدة، واذا كان الامام الخميني ينوي ترك الاراضي العراقية والعودة الى ايران لقيادة الثورة ضد نظام الشاه فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني مستعد لايصاله الى مدينة سردشت الايرانية.

* كانت الراحلة أول امرأة من داخل المدن تشارك في المؤتمر الأول لاتحاد معلمي كوردستان في قرية بالسيان، صدر أمر القاء القبض عليها في العام ١٩٨٦ من قبل أجهزة النظام البائد، لذا توجهت الى الجبال والتحقت بزوجها البيشمركة العتيد علي شامار، وواصلا النضال معاً، في العام ١٩٨٩ انضمت الى صفوف اتحاد نساء كوردستان بعد تأسيسه في مدينة سقز، وعملت بكل تفاني في هذا المضمار وكانت لها كتابات في اول عدد من مجلة (توار) التابعة لاتحاد نساء كوردستان.

* كان لها دور كبير في جمع المساعدات للنازحين على الحدود الايرانية اثناء الهجرة المليونية لشعب كوردستان في العام ١٩٩١، وفي نفس العام عادت الى كرميان واصبحت عضوة في مركز تنظيمات كركوك.

* في الفترة بين ١٩٩٣- ٢٠٠٣ تسلمت مسؤولية فرع كركوك لاتحاد نساء كوردستان وعضوة عاملة في مركز تنظيمات كرميان، انتخبت في العام ٢٠٠٣ كنائبة لمسؤول مركز تنظيمات خانقين.

* في العام ٢٠١٠ انتخبت عضوة للمجلس القيادي خلال المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني الكوردستاني، وفي نفس العام وبعد تأسيس مكتب الشهداء اصحبت أول مسؤول لهذه المؤسسة.

ان المناضلة الراحلة وصفية بني ويس، كانت واحدة من المناضلات والبيشمركة القدامى لشعب كوردستان، وكانت طيلة حياتها مناضلة مخلصة، وتؤدي واجبها ومسؤولياتها بتفان واخلاص، ورحيلها خسارة كبيرة للاتحاد الوطني الكوردستاني وشعب كوردستان.

PUKmedia

قوباد طالباني:

الحرب الإعلامية وتحريف حقيقة المشاكل تجربة فاشلة

اكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان في حسابه على فيسبوك خلال حضوره منتدى دلفي الاقتصادي السنوي المقامة في اليونان: «سنناقش آخر المستجدات السياسية والاقتصادية في كوردستان والعراق والمنطقة وسنقدم وجهة نظرنا حول كيفية معالجة المشكلات».

واضاف قوباد طالباني : «هناك عدد من المشاكل الأساسية في كوردستان والعراق التي لم يتم معالجتها، ولا يمكن حل المشكلات دون إثبات النوايا الحسنة واتخاذ خطوات عملية لمعالجتها».

كما أشار نائب رئيس حكومة الاقليم الى « ان الحرب الإعلامية وتحريف حقيقة المشكلات تجربة فاشلة تؤدي الى تعميقها اكثر».

وقد انطلقت، يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٤/٢٦، اعمال منتدى دلفي الاقتصادي في اليونان، بحضور العديد من الرؤساء ورؤساء الوزراء والمفكرين ورجال الاعمال العالميين، ويهدف المنتدى الى الحوار حول المشاكل والتطورات السياسية والاقتصادية في العالم، ويتم خلاله وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لمعالجة الازمات، ومن المقرر ان يتحدث قوباد طالباني عن آخر المستجدات والمتغيرات في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة وسيطرح رؤيته حول سبل معالجة المشاكل.

دعوة رسمية لزيارة دولة قطر

والتقى قوباد طالباني نائب رئيس الوزراء في اقليم كوردستان، الاربعاء ٢٠٢٣/٤/٢٦ وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية سلطان سعد المريخي على هامش منتدى دلفي الاقتصادي السنوي في اليونان، حيث قدم الوزير القطري دعوة الى قوباد طالباني لزيارة قطر.وناقش الاجتماع، الذي عقد يوم الأربعاء ٢٦ أبريل ٢٠٢٣ ، سبل تطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين، وفي هذا الصدد أبدى قوباد طالباني استعداد إقليم كوردستان لتعزيز العلاقات وخاصة في مجال العلاقات بين جامعات كوردستان وقطر وكذلك على صعيد الرياضة والتجارة.

ووجه وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري خلال الاجتماع دعوة رسمية لنائب رئيس الوزراء لزيارة قطر لبحث سبل تعزيز العلاقات وإيجاد الآليات المناسبة لتعزيز هذه العلاقات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

مباحثات مع رئيس بلدية سالونيك

من جهة أخرى، وعلى هامش اليوم الأول لمنتدى دلفي السنوي، التقى نائب رئيس الوزراء رئيس بلدية سالونيك كونستانتينوس زرفاس ، وبحثا تطوير العلاقات بين إقليم كوردستان واقليم سالونيك اليوناني في مجالات السياحة والزراعة والصناعة.وطلب قوباد طالباني في الاجتماع من رئيس بلدية سالونيك تشجيع المستثمرين من سالونيك واليونان على الاستثمار في اقليم كوردستان معربا عن استعداد الاقليم لتقديم التسهيلات اللازمة في هذا النحو.

سمير هورامي:

مطالب عادلة لفريق الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم

أكد المتحدث باسم قوباد طالباني « ان مطالب فريق الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم هي مطالب عامة تتمثل في معالجة المشكلات المالية المفتعلة ومشكلة رواتب الموظفين في السليمانية».

يقول سمير هورامي المتحدث الرسمي للسيد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم في تصريح لـ(PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: « طالبنا بمعالجة مشكلة الرواتب في السليمانية ثم التباحث حول عودة فريق الاتحاد الوطني الى اجتماعات مجلس الوزراء».

وأضاف: « لدينا عجز ما بين ٢٠ الى ٣٠ مليار دينار لتغطية الرواتب في السليمانية، وقد طالبنا بضرورة عدم خلط مشكلة الرواتب مع الصراعات السياسية».

« ان مطالب الاتحاد الوطني هي مطالب عامة أهمها قضية رواتب الموظفين، نريد ان يكون ملف الرواتب ملفا سياديا فلا يمكن ان توزع الرواتب في محافظة دون محافظة أو منطقة اخرى في الاقليم» يقول سمير هورامي.

وفيما يتعلق بوجود تمييز بتوزيع الرواتب في السليمانية كما جاء في بيان وزراة المالية، يقول سمير هورامي: « توجد مشكلة قلة الايرادات في السليمانية، لم تتوقف رواتب بيشمركة كولان وأيلول كما يزعمون، بل هناك عجز في توزيع رواتب البلديات ووزارة الاعمار والاسكان».

واشار المتحدث باسم قوباد طالباني الى انه: « منذ شهر ١١ من السنة الفائتة، قدمنا تقريرا مفصلا حول معالجة المشكلات المالية في السليمانية واقليم كوردستان عموما، ولم نتلق الرد ولا نزال ننتظر الرد من الحكومة، لذلك نحن غير متفائلين بوفد وزارة المالية لمعالجة المشكلة، ومع ذلك أوضحنا مرارا انه لايمكن مقارنة إيرادات منفذ ابراهيم الخليل بمنفذ برويزخان، حيث من الواضح ان واردات محافظة السليمانية اقل من المناطق الاخرى في الاقليم».

في ظل الكابينة الحكومية التاسعة.. أربيل تفتقد الأمان

تشهد مدينة أربيل عاصمة إقليم كوردستان منذ فترة ليست بالقصيرة، وضعا أمنيا مضطربا، حيث تكثر حوادث القتل والاختطاف والمواجهات المسلحة والاعتداء والتضييق على الحريات، وتشدد عضو في المجلس القيادي على أن أربيل وأهلها لا يستحقون هذا الوضع المزري.ووفقا لمتابعة PUKMEDIA، فإنه منذ بداية الشهر الحالي وحتى اليوم، وقعت حوالي ٢٠ من حوادث القتل والاعتداء والتهديد والعراك والسرقة وغيرها في المدينة.

الحكومة المخابراتية ينتظر منها الأسوأ

تقول شادي نوزاد عضو لجنة حقوق الانسان في برلمان كوردستان، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «الحكومة المخابراتية تفرز مثل هذه النتائج التي نراها اليوم في أربيل، فهي تعاني كل يوم من حادثة مروعة، وإذا استمر الحال على هذا المنوال، علينا انتظار الأسوأ».

وأضافت: «توزيع السلاح غير المرخص وعدم مساءلة حامليها وتشكيل أفواج غير قانونية، أمور لا تحمد عقباها والحكومة تتحمل المسؤولية الأكبر، يجب إيجاد حل لهذا الوضع المزري في أربيل»، مشيرة الى أن «انتهاك القانون وعدم اعتقال المتهمين يعد عاملا لتفشي الجريمة وخاصة في مدينة أربيل، كما إن غلبة الرؤية المخابراتية على الكابينة الحكومية الحالية هيأت الأرضية المناسبة لارتكاب الجرائم، حتى تكاد تتحول من حالات الى ظاهرة».

أربيل تستحق الخدمات لا الاضطراب الأمني

من جهتها تقول فهيمة صابر عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني لـ PUKMEDIA: «الكابينة التاسعة التي يغلب عليها الطابع المخابراتي، جعلت من أربيل ساحة لوقوع الحوادث المؤسفة»، مضيفة: «تفرد رئيس الوزراء باتخاذ القرارات بلغ درجة أنه لا يصغي لقرارات حزبه أيضا، حيث جعل من التسلط وفرض النفس شعارا للحكم»، مؤكدة أن «أربيل وأهلها تستحق تقديم أفضل الخدمات لها، لا أن تفرض عليها النزعات الشخصية والحزبية».منذ بداية شهر نيسان الحالي وحتى اليوم، حدثت سلسلة حوادث في أربيل العاصمة، من الاختطاف والقتل والتهديد وإطلاق النار والاعتداء، على محامين وصحفيين وناشطين ومواطنين عاديين.

PUKmedia

سخط و رفض لمحاولات الحزب الديمقراطي الاستحواذ على المناصب في نينوى

مكونات واحزاب سياسية ترفض تعيين مرشح الحزب الديمقراطي مديرا لناحية بعشيقة

اعلنت المكونات والاحزاب السياسية في ناحية بعشيقة عن رفضها لقرار تنصيب مدير لناحية بعشيقة بقرار من محافظ نينوى.

وقال النائب عن المكون الشبكي وعد القدو خلال لقاء خاص مع الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان ناحية بعشيقة تابعة لمحافظة نينوى وتقطنها الغالبية الشبكية، وللاسف الشديد يحاول الحزب الديمقراطي جاهدا الهيمنة على مقدرات محافظة نينوى والسيطرة عليها بشكل كامل.

اغلب المناصب الحكومية يسيطر عليها الحزب الديمقراطي

يقول النائب وعد القدو: ان ٦ اقضية في محافظة نينوى مسيطر عليها من قبل الحزب الديمقراطي وتم تعيين قائممقاميها من قبل هذا الحزب، وهو لايقف عند حد معين بل يسعى للاستحواذ على كل شبر في محافظة نينوى والحكم بطريقته الديكتاتورية الممنهجة التي تعمل على اخفاء الآخرين.

واضاف: آخر محاولة للحزب الديمقراطي هي قرار محافظ نينوى بتكليف كادر متقدم في الحزب الديمقراطي في منصب مدير ناحية بعشيقة، وفرضه بالقوة على ابناء المنطقة.

القرار واجه الرفض الشديد

واوضح النائب وعد القدو: ان هذا القرار جوبه بالرفض من قبل ابناء المنطقة وتصعيد اعلامي كبير والدعوة الى النزول للشارع والقيام بتظاهرات، الا ان رئيس الوزراء الاتحادي تدخل في الامر ووعدنا بانه سيقوم بمعالجة هذه المشكلة الطرق القانونية.

نحن ابناء المكون الشكبي لن نسمح للحزب الديمقراطي بالتدخل في شؤون سهل نينوى، فهذه المنطقة هي ملك لابنائها، ونحن نحترم الشعب الكوردي، لكننا في الوقت نفسه ندين ممارسات الحزب الديمقراطي التعسفية التي تسعى الى السيطرة على مقدرات محافظة نينوى.

نشكر موقف الاتحاد الوطني

يقول النائب وعد القدو: ان موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني موقف مشرف وداعم للاقليات هو يؤمن بالديمقراطية، وهذا مانعرفه عن نهج الاب الروحي لنا الرئيس مام جلال.

واضاف: نحن نشكر السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني على مواقفه الداعمة للمكونات والتي في الحقيقة تؤكد الروح الوطنية التي يحلمها.

الحزب الديمقراطي يستحوذ على المناصب الحكومية

يؤكد النائب وعد القدو: ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يحاول جاهدا الاستحواذ على جميع المناصب الحكومية للمارسة دوره الديكتاتوري، ونحن سنقف بوجه كل تلك المحاولات وننتظر رئيس الوزراء لكي يعالج مشكلتنا، اذا لم تعالج فسنذهب الى الشارع الذي سيكون الفيصل بيننا وسنقوم بمظاهرات عارمة جداً وبشكل كبير جدا لايتوقعها احد.

اغلب المناصب الحكومية استحوذ عليها حزب معين

يقول آراس محمد آغا مسؤول مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: ان الحزب الديمقراطي يستحوذ على جميع المناصب الحكومية في محافظة نينوى.

واضاف: ان ناحية بعشيقة تحتوي على نحو ٧٥ قرية اغلبية سكانها من الشبك لذا هم يطالبون المنصب ويرونه من حقهم ونحن ايضا نعتبر هذا المنصب من حصة مكونات الناحية.

الاتحاد الوطني يرفض توزيع المناصب بشكل فردي

يقول مسؤول مركز تنظيمات نينوى: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني نرفض هذه السياسة والتفرد من قبل الحزب الديمقراطي في توزيع المناصب الحكومية.

واضاف: ان المحافظ ايضا لم يتمكن من استيعاب جميع الاحزاب السياسية في نينوى واصبح طرفاً في اعمال قد تكون لها تداعيات سلبية كبيرة على محافظة نينوى بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي عليه.

هذه الافعال ستكون لها تداعيات خطيرة

يقول آراس محمد آغا: يجب على المحافظ توزيع المناصب الحكومية بالاتفاق مع الاطراف السياسية والتعامل بمسؤولية وعدم تهيش الاطراف السياسية في اتخاذ اي قرار.

واضاف: ان الحزب الديمقراطي يعمل بشكل منفرد، وهذه الافعال الفردية التي تنفذ بدعم من محافظ نينوى ستعرض الاوضاع في محافظة نينوى الى مخاطر كبيرة لاتحمد عقباها.

PUKmedia

تكلفة نقل نفط الاقليم أضعاف المصدر جنوباً و(كار) تمتلك 60% من الانبوب

فصّل أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة نبيل المرسومي، الإثنين، تكلفة نقل النفط الخام من إقليم كردستان في موازنة ٢٠٢٣.

وقال المرسومي في تدوينة، (٢٤ نيسان ٢٠٢٣)، إن «تكلفة نقل النفط الخام المصدر من كردستان في موازنة ٢٠٢٣ = ١/٤٢٨ ترليون دينار، وأن معدل التصدير من كردستان = ٤٠٠ ألف برميل يومياً».

وأضاف، أن «معدل تكلفة نقل برميل النفط المصدر من كردستان = ٩٧٨١ دينار او ٧/٥٢ دولار، وهذا الرقم أكبر بنحو ٦ أضعاف تكلفة نقل النفط العراقي المصدر جنوباً عبر البحر».

وتابع، «تمتلك شركة (كار) نسبة (٦٠٪) من الانبوب الذي ينقل النفط الى منطقة فيشخابور قرب الحدود مع تركيا، فيما تعود (٤٠٪) من ملكية الانبوب الى شركة (روزنفت) الروسية وعلى وفق تقرير شركة (ديلويت) الاميركية، بلغت أجور نقل برميل النفط عبر الانبوب (٤/٤) دولار خلال المدة (٢٠١٩/١/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠)، وارتفعت في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، الى (٦/١) دولارا للبرميل، ولذلك يكون الرقم المدرج في موازنة ٢٠٢٣ لتغطية أجور نقل النفط الكردستاني مبالغاً فيه وتمثل هدراً غير مبرر للمال العام».

المستفيد من انبوب نقل النفط من إقليم كردستان

هذاو فصّل الخبير الاقتصادي أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة نبيل المرسومي، الأربعاء، الجهات المستفيدة من نقل نفط إقليم كردستان.

وقال المرسومي في تدوينة، (٢٦ نيسان ٢٠٢٣)، «يصل طول انبوب نفط إقليم كردستان إلى (٨٩٦) كيلومتراً، ويبدأ الأنبوب من حقل (خورملة) ويمر بين الحقول النفطية في بلوكات (اربيل، بردة رش، عين سفني، جبل كند، القوش، دهوك و سليڤانى)، ويمتد الأنبوب داخل أراضي كردستان لمسافة (٢٢١) كيلومتراً حتى منطقة فيشخابور قرب الحدود مع تركيا، وبذلك (٢٤/٦٪) من الانبوب يقع داخل اراضي الإقليم، وتتقاسم شركتي (كار الكردية ٦٠٪) و(روز نفت الروسية ٤٠٪) ملكية هذا الجزء، أما الجزء المتبقي من الأنبوب والذي يقع داخل الاراضي التركية و يبلغ طوله (٦٧٥) كيلومتراً تحت إشراف شركة (بوتاش) التركية».

وأضاف، «ومن بداية عام ٢٠٢٠ وحتى منتصف عام ٢٠٢١ كمقياس يتضح لنا بأن (٧٠٪) من أجور نقل النفط عبر الانبوب ذهبت لصالح شركتي (كار و روزنفت) و(٣٠٪) ذهبت لشركة (بوتاش) التركية، هل من المعقول أن تكون أجور

نقل النفط داخل أراضي إقليم كردستان أكثر من أجور نقل النفط عن طريق نفس الانبوب داخل الأراضي التركية، في حين أن (٧٤/٦٪) من الانبوب يقع داخل الاراضي التركية؟».

النفط: عدم استئناف تصدير نفط الإقليم يعود للجانب التركي

الى ذلك كشف نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة – وزير النفط حيّان عبد الغني، عن مفاوضات جارية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، لوضع اللمسات الأخيرة على استئناف تصدير النفط من شمال البلاد، بعد توقفه بسبب قرار محكمة التحكيم التجاري الدولية في باريس الذي قضت لصالح بغداد في قضية إدارة ملف تصدير النفط بشكل اتحادي وليس من خلال كردستان، بينما تطرق إلى سبب آخر كان أيضا عاملاً في عدم استئناف التصدير عبر الشمال.

وذكر عبد الغني في لقاء مع راديو المربد، أن الاتفاق أبرم بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على الآلية الجديدة لتصدير نفط الإقليم من خلال منفذ جيهان التركي، وذلك بعد قرار محكمة باريس الذي أعقبه إيقاف صادرات النفط العراقي من الإقليم وكذلك من كركوك، من خلال إنبوب المنفذ المذكور.

موضحاً أن الاتفاق ينص على تصدير النفط المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ومن خلال الشركة المخولة وهي شركة تسويق النفط العراقي (سومو)، كما ينص الاتفاق على مراجعة جميع العقود التي كانت قائمة بين الإقليم والشركات التجارية التي تشتري نفط الإقليم، إضافة إلى الاتفاق على نقاط أخرى.

ولفت إلى وجود مشكلة كانت سبباً في تأخير إعادة استئناف التصدير من شمال العراق، وهي أن الزلزال الذي حدث في تركياً مؤخراً تسبب بإحداث أضرار بأنبوب التصدير التركي، والجانب التركي الآن بصدد إصلاح ذلك الضرر.

ونبه الوزير إلى أن توقف تصدير النفط عبر شمال البلاد، قد أثر على الواردات المالية للبلد من نفط الإقليم، كونها تدخل في تمويل الموازنة الاتحادية "بشكل فعّال"، مبينا أن الموازنة فرضت كميات النفط المصدّرة عبر الإقليم بمستوى يصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً.

وعن تعويض فقدان تصدير النفط الشمالي، قال إن وزارة النفط قد زادت من تصدير النفط من الجنوب، لكن ليس بحجم النسبة المفقودة، مرجعاً السبب لكون العراق ملتزم بتقديم "خصم" لاتفاق منظمة أوبك بلس السابق.

هذا ولاتزال عملية تصدير نفط الإقليم العراقي، متوقفة حتى الآن، رغم الاتفاق الأخير بين الحكومة العراقية وحكومة الإقليم في ٤ أبريل الحالي، على إعادة استئناف تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي.

هذا وكشفت وكالة «بلومبرغ»، عن مغادرة الناقلات التي تحمل نفط كردستان بعد شهر من الانتظار بالمياه بالقرب من محطة الأنابيب التركية.

وقالت الوكالة، إن هذا يشير إلى أن تصدير النفط لن يُستأنف في القريب العاجل بسبب عدم حسم الخلافات بين الحكومات المعنية.

وبينت، «كانت خمس ناقلات نفط تنتظر بالقرب من ميناء جيهان التركي، وغادرت السفينتان (نيفرلاند وأماكس أنثيم) المنطقة دون نقل النفط الخام خلال عطلة نهاية الأسبوع»، مشيرة إلى أن «ثلاث شاحنات تنتظر قرب الميناء لنقل نفط كردستان الخام».

وتابعت، «الشاحنات الخمس كانت تستخدم لنقل حوالي (٤) ملايين برميل نفط».

وأوقفت تركيا صادرات النفط من إقليم كردستان منذ ٢٥ آذار / مارس ، بعد أن فرضت محكمة التحكيم الدولية غرامة قدرها ١/٥ مليار دولار كتعويض على تركيا لتسهيل بيع النفط عبر ميناء جيهان.

رئيسا الجمهورية ومجلس القضاء:

أهمية ضمان استقلال القضاء والحفاظ على هيبته

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ نيسان ٢٠٢٣ مجلس القضاء الأعلى، حيث التقى فخامته رئيس المجلس القاضي فائق زيدان.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلد، والمجريات القضائية والعدلية وملف الموقوفين والمحكومين وضرورة سرعة حسم القضايا الخاصة بهم وفق الإجراءات القانونية، كما تم التأكيد على أهمية ضمان استقلال القضاء والحفاظ على هيبته.

وأكد السيد الرئيس أن القضاء هو الركيزة الأساسية لترسيخ معايير العدالة وسيادة القانون التي تحمي حقوق وأموال وممتلكات المواطنين، مشدداً على ضرورة دعم الحكومة لتنفيذ برنامجها الحكومي.

بدوره، استعرض رئيس مجلس القضاء الأعلى الإجراءات الخاصة بحسم ملفات الموقوفين، والتشريعات واللوائح القانونية التي يتطلب العمل على سنّها وبما يدعم الأمن والاستقرار ويضمن الحياة الكريمة الآمنة للمواطنين.

وبهذا الصدد أشار فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى أهمية التعاون بين رئاسة الجمهورية ومجلس القضاء الأعلى في المجالات ذات العلاقة والمرتبطة بالتشريعات والقوانين.

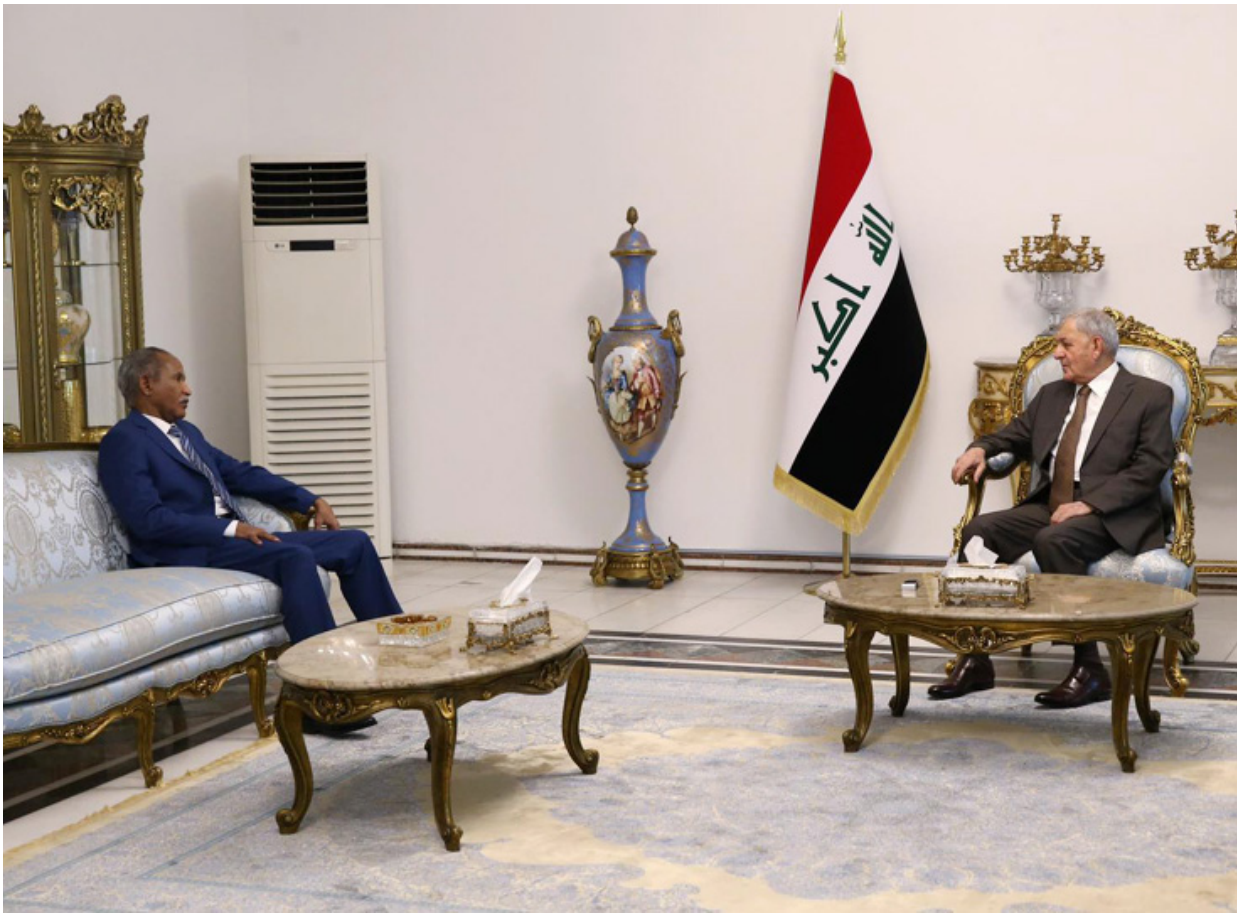

رئيس الجمهورية: الشعب السوداني يستحق حكومة منتخبة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، سفير جمهورية السودان لدى العراق السيد عبد الرحيم سر الختم عبد الرحمن.

وأعرب السيد الرئيس، خلال اللقاء، عن قلقه للوضع في السودان، مشيرا إلى أن شعب السودان يستحق حكومة منتخبة وقوية تعمل من أجل الأمن والاستقرار وتقديم الخدمات وتحقيق تطلّعاته المشروعة.

وعبّر رئيس الجمهورية عن أمله بوقف القتال في السودان وحل المشاكل بالطرق السلمية والحوار بين الأطراف السياسية وبما يعزز الأمن ويحفظ السلم الأهلي.

كما أشار فخامته إلى استعداد العراق لتقديم الدعم من أجل ترسيخ أسس السلام، لافتا إلى أهمية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان سلامة المواطنين العراقيين المقيمين في السودان، وتسهيل عملية إجلائهم وعودتهم إلى العراق بسلام.

بدوره، قدم سعادة السفير شرحا وافيا لفخامة الرئيس عن الأوضاع والتطورات التي تشهدها جمهورية السودان.

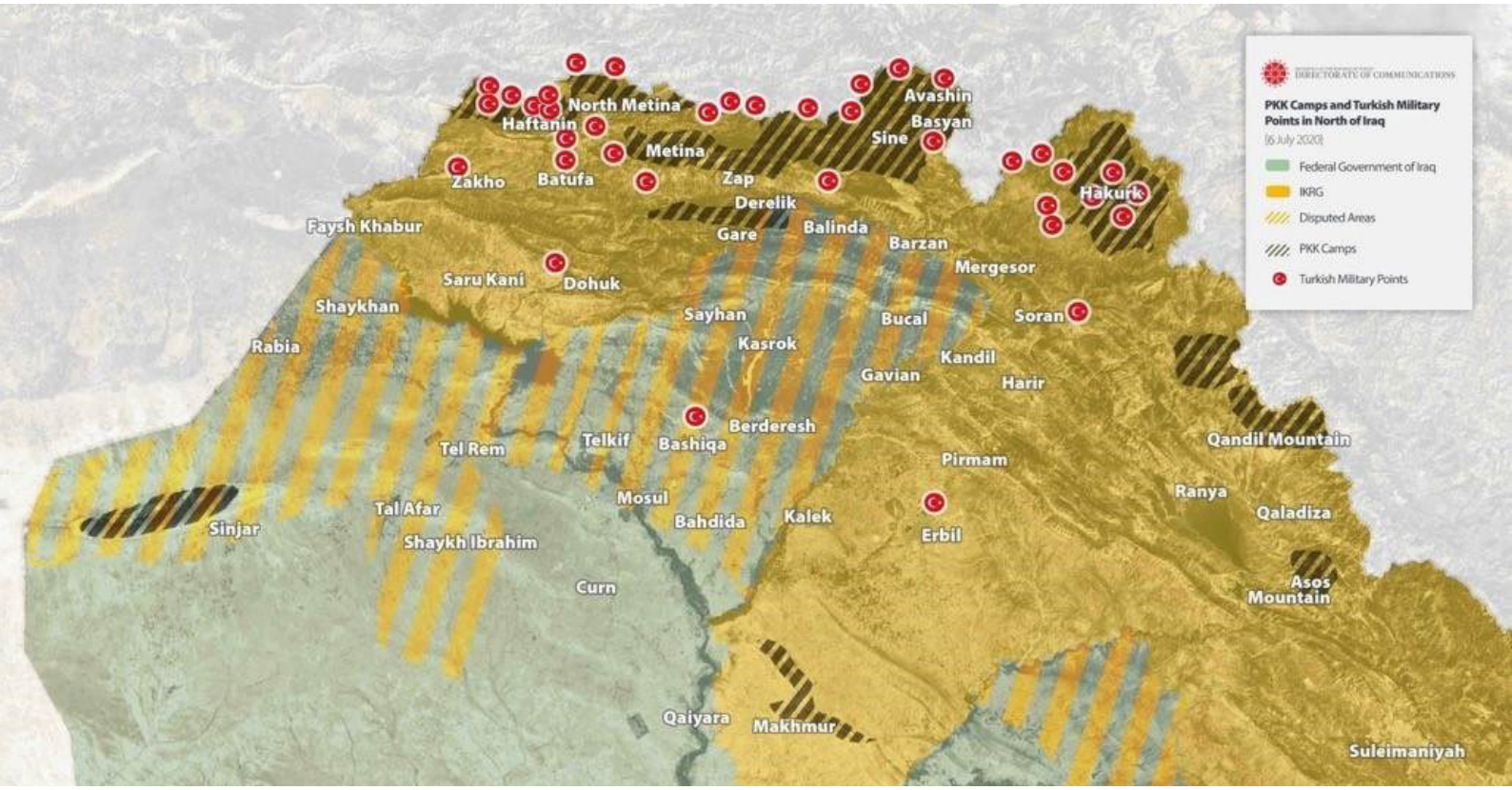

خائنوا تراب الوطن هم من سمحوا لتركيا بإنشاء القواعد في هوليرودهوك

*روج نيوز- العالم الجديد

رد الاتحاد الوطني الكردستاني على تصريحات مسرور برزاني وأشار إلى أن من باع تراب الوطن هم الذين سمحوا لتركيا بإنشاء مئات القواعد العسكرية في هولير ودهوك.في السادس عشر من شهر نيسان الجاري، انضم رئيس وزراء جنوب كردستان، مسرور برزاني إلى إحدى موائد الإفطار في مدينة هولير وصرح حينها قائلاً:» لا يمكننا أبداً أن نكون شركاء في الخيانة والفساد والإرهاب والترهيب والتدمير واستخدام الأشخاص من أجل مصالحنا الخاصة».

وفي هذا الصدد، رد المكتب الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني في هولير، عبر بيان كتابي على تصريحات مسرور برزاني.وكان البيان كالآتي:

«الذين باعوا تراب الوطن هم من سمحوا لتركيا ببناء أكثر من مئة قاعدة عسكرية على حدود محافظتي هولير ودهوك، هم من يمهدون الطريق لاستشهاد المواطنين وتدمير بيئة وغابات كردستان، وبيان وموقف رئيس مجلس الوزراء التاسع، في النواحي السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعمل المشترك، يقود إقليم كردستان نحو نفق مظلم.

ما يحدث الآن في إقليم كردستان هو خرق لكافة معايير ومقومات الدولة، ومن يقف وراء ذلك هم الإرهاب والسياسيون، لطالما سقطت حكومة إقليم كردستان تحت أقدام بغداد، فما الذي تفتخرون به؟ ما

الذي بقي في جعبته ليقدمه، غير الفوضى ومحو الملامح السياسية لإقليم كردستان؟ فعلى الصعيد الدولي، أزال كافة ملفات المساندة والدعم، وعلى الصعيد الداخلي، دّمر كافة أشكال الوحدة ويحاول إلغاء جميع العلاقات.

ومن الناحية الاقتصادية، قام هذا الأخ بإيصال كافة مصادر الدخل ورواتب المعلمين والبيشمركة والشرطة، إلى مرحلة مظلمة «.

الوجود العسكري التركي يؤشر ضعف الدولة.. والإطار: لا خيار سوى الدبلوماسية

الى ذلك كشفت تصريحات وزير الخارجية التركي، بشأن بقاء قوات بلاده في العراق وعدم خروجها، عن «ضعف» الدولة العراقية أمام الجارة الشمالية بحسب مراقبين، وفيما عزا البعض ذلك «الضعف» إلى المحاصصة وتشظي مواقف القوى الداعمة والرافضة لهذا الوجود العسكري، ألقى آخرون مسؤولية ذلك على عاتق الحكومة السابقة التي وافقت عليه، في حين، اكتفى «الإطار التنسيقي» الراعي للحكومة الحالية، بحصر مقاومته في السبل الدلبوماسية.

ويقول المحلل السياسي خالد المعيني، خلال حديث لـ»العالم الجديد»، إن «السياسة الخارجية للبلد، هي انعكاس لفلسفة الدولة، وفلسفة الدولة في العراق هي المحاصصة، بالتالي ليس هناك مركز قرار واحد لإدارة ملف السياسة الخارجية في العراق ما جعل الدول الاخرى تطمع بالتجاوز على سيادته، لأن هناك اكثر من موقف يمثل البلد».

ويضيف المعيني، الأتراك أو الإيرانيون يراهنون على تشتت الموقف او السيادة العراقية، ومن هنا يأتي الضعف العراقي»، متابعا أن «عملية مغادرة القوات الأجنبية ليست رهينة لطرف واحد في العراق، بمعنى أنه عندما يوجد طرف معين يرى أن التواجد التركي غير مشروع، في المقابل يوجد طرف آخر يرحب بالتواجد التركي ويقدم له التسهيلات، وهذا هو ما تراهن عليه دول الجوار».

ويلفت إلى أنه «من الناحية القانونية فالموضوع برمته مرتبط بتواجد حزب العمال الكردستاني في العراق، وهذا التواجد أيضا لا يحظى بموقف موحد من القوى العراقية، فهناك أيضا من يعتقد أن تواجدهم غير شرعي وإرهابي ويهدد تركيا وهناك من يعتقد أن تواجدهم شرعي».

ويستطرد، أن «الحكومة العراقية ستكتفي بالتصريحات الدبلوماسية الخفيفة برفض هذا الوجود دون أي إجراءات جدية، فالموضوع متعلق بالكرد بالدرجة الأساس، خاصة وأن قسما من الأحزاب الكردية مرحب بالتواجد التركي والحكومة المركزية غير قادرة على فرض أجندتها على إقليم كردستان، ولذلك سيتم الاكتفاء بالتصريحات وليس أكثر».

ونفذت القوات التركية، عمليات اغتيال مطلع شهر آذار مارس الماضي، طالت قادة إيزديين في الفوج ٨٠ المرتبط بالحشد الشعبي، وذلك بعد اغتيال آمر الفوج بير جكو واثنين من مرافقيه، باستهداف عجلتهم في سنجار.

وسلطت «العالم الجديد» الضوء على العمليات التركية الأخيرة، وفيه أكد متخصصون بالقانون والأمن

أن ما أقدمت عليه تركيا يعد خرقا للاتفاقية الموقعة بين بغداد وأنقرة في ثمانينيات القرن الماضي، والتي لا تسمح بتنفيذ مثل هذه العمليات، وأشاروا إلى أنه من حق العراق الرد العسكري نظرا لتصنيف ما جرى بـ»العدوان».

إلى ذلك، يبين القيادي في ائتلاف دولة القانون وائل الركابي، خلال حديث لـ»العالم الجديد»، أن «تصريح وزير الخارجية التركي بشأن بقاء قوات بلاده في العراق وعدم خروجها، غير مقبول، خاصة وأن وجود هذه القوات لم يتم باتفاق مع العراق، فلو كان هناك اتفاق لجرى الإعلان من قبل الحكومتين العراقية والتركية».

ويؤكد أنه «لغاية الآن لم يصدر أي موقف رسمي من الحكومة العراقية بشأن بقاء القوات التركية في الأراضي العراقية، لكن سيكون هناك رد دبلوماسي»، مبينا أن «مثل هذه التصريحات التركية لا تجابه بتصريحات نارية وإنما بالدبلوماسية، وهو الطريق الذي تؤمن به الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني».

ويشير الركابي، إلى أن «المرحلة الحالية تشهد العديد من الاجتماعات بين دول الجوار، وخاصة تركيا وسوريا وإيران، وهناك تحرك على الصعيد الدولي يخص تواجد القوات التركية في الأراضي العراقية والسورية، لذا ربما تصريح وزير الخارجية التركي يتعلق بهذه التوافقات والمباحثات الجارية، التي تهدف لإنهاء القلق التركي الذي تدعيه، بشأن المناطق الشمالية للعراق وسوريا».

وحول اللجوء للخيار العسكري مع تركيا لإخراج قواتها من العراق، يوضح الركابي: «العراق غير مستعد للدخول بحالة حرب، ولذلك لابد أن يكون في القضية شيء من التعقل، رغم اعترافنا بأن الوجود التركي خطأ ومرفوض من قبل الجميع ويعتبر انتهاكا لسيادة البلد، لكن ليس من المعقول أن يكون الرد منطويا على حماقة الدخول بحرب وبعيدا عن التفاهم، لذلك نرى أن الدبلوماسية ليست عيبا، بل حكيمة إذا انتهت بإخراج القوات الأجنبية».

وكشفت "العالم الجديد"، في تقرير سابق، أن رئيس الحكومة السابق مصطفى الكاظمي أبلغ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال لقائهما، بعجزه عن تنفيذ اتفاق بغداد– أربيل للسيطرة على سنجار وطرد عناصر حزب العمال الكردستاني منها، ومنح الضوء الأخضر لأردوغان بالدخول الى سنجار، تحت مظلة تحالف الناتو، تحسبا لردود أفعال سلبية من قبل الفصائل المسلحة، في حال دخول تركيا بمفردها لسنجار، وذلك بحسب مصادر دبلوماسية كانت حاضرة للقاء الذي جرى في أنقرة، وتخللته مأدبة فاخرة على أنغام الطرب العراقي التراثي.

يشار إلى أن رئيس الوزراء التركي السابق بن علي يلدرم، أقر في العام ٢٠١٨، بوجود ١١ قاعدة عسكرية، قائلا «قمنا بإنشاء ١١ قاعدة عسكرية وضاعفنا عدد جنودنا وقواتنا في تلك القواعد لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني قبل التوغل إلى حدودنا».

وتنتشر القواعد التركية في مناطق: بامرني، شيلادزي، باتوفان، كاني ماسي، كيريبز، سنكي، سيري، كوبكي، كومري، كوخي سبي، سري زير، وادي زاخو والعمادية.

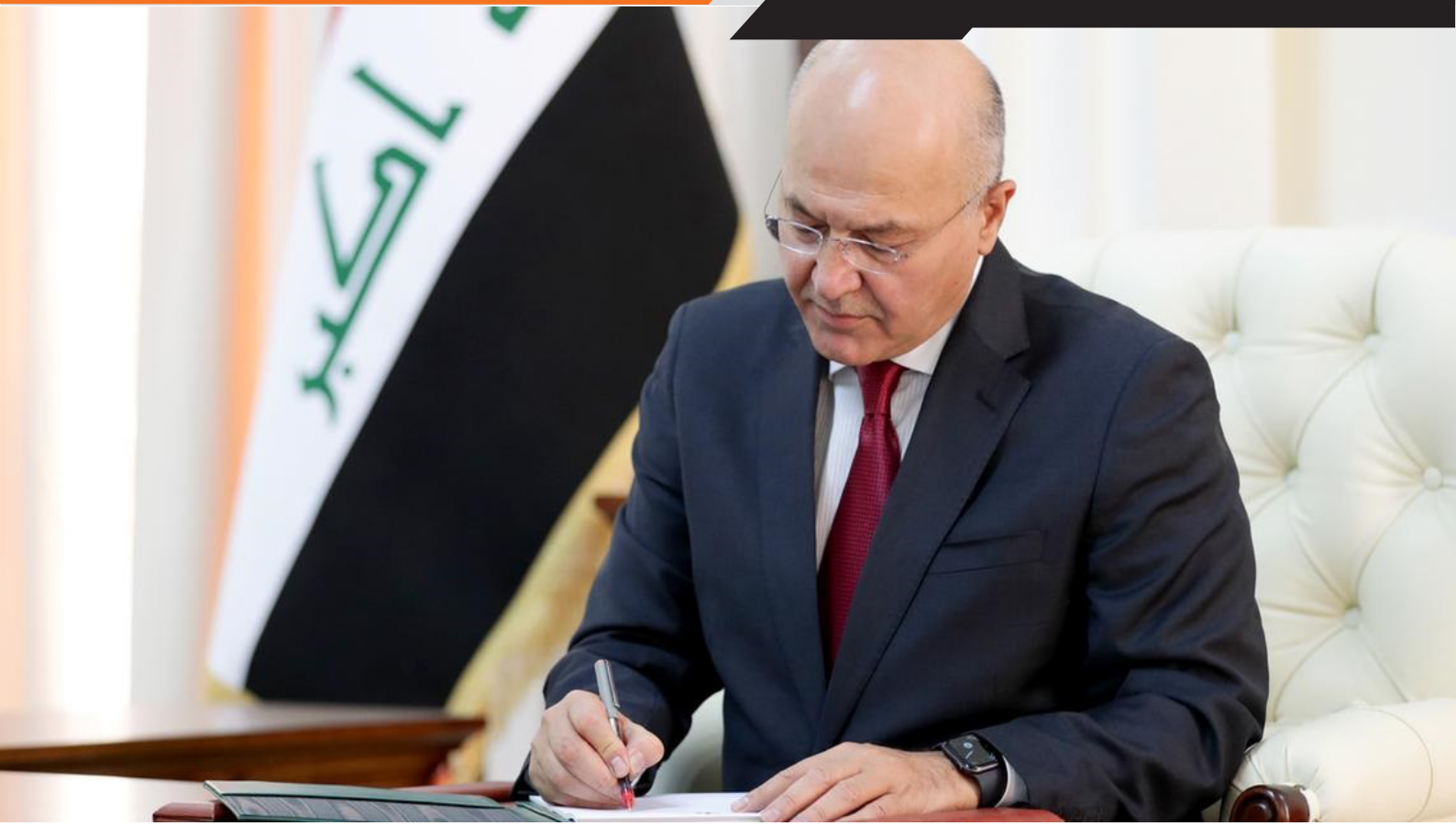

د. برهم صالح :

بعد ٢٠ عامًا من التحرير، العراق بحاجة إلى إصلاح جذري

*مجلة(فورين بوليسي) الامريكية/ ترجمة المرصد

في مثل هذا الشهر قبل عشرين عامًا ، انهار حكم الدكتاتور العراقي صدام حسين ، مما أدى إلى حقبة جديدة للعراق والشرق الأوسط والعالم.

لا تزال الحرب التي أطاحت به مثيرة للجدل بين العراقيين والأمريكيين.

لكن بالنسبة للعديد من العراقيين الذين عانوا من ديكتاتوريته الوحشية ، كانت تلك لحظة خلاص من كابوس الاستبداد الطويل - وهي حقيقة أساسية يجب ألا ينساها أي منتقد للحرب.

> العراق لم يرق إلى مستوى التطلعات التي رحبت بتحريره

مع رحيل صدام ، كان لدى العراق فرصة نادرة لمداواة جراحه وصياغة مسار جديد يقوم على التعايش والأمن والازدهار.

في حين أن العراق لم يرق إلى مستوى التطلعات التي رحبت بتحريره ، فقد قطع أيضًا خطوات ملحوظة: دستور جديد وافق عليه الناخبون ، وستة انتقالات ديمقراطية للسلطة ، وآفاق اقتصادية أفضل بالتأكيد.

لا يزال العراق يعاني من مشاكل عميقة الجذور تنبع من عقود من الإخفاقات السياسية والحكومية.

جروح الديكتاتورية والعنف الطائفي لم تلتئم. الجمود السياسي ، والنزاعات الدستورية ، والتوترات العرقية والدينية ، والحكم السيئ ، والفساد المستشري يبتلي بها البلاد.

العراقيون ما زالوا ينتظرون العدالة والفوائد التي يستحقونها من تحريرهم.

لا عجب إذن أن يزداد احتقار العراقيين وعدم ثقتهم بالسياسة.

حقيقة أن نصف الناخبين تخطوا الانتخابات الأخيرة هي علامة تحذير يجب أن تحفز التفكير الجاد حول اتجاه البلاد. العراقيون - الشيعة والسنة والكرد والمجتمعات الأخرى - غير راضين ، كما أكدت الاحتجاجات الشعبية المتكررة على مر السنين.

لقد ولد النظام الحالي جزئياً من الخوف. كان الشيعة يخشون من أن تهيمن عليهم أقلية كما كانوا في عهد صدام ، كما كان الكرد خائفين بالمثل من الاستبداد المركزي ، وكان السنة غائبين في الغالب عن العملية.

والأهم من ذلك كله ، كان العراقيون يخشون العودة إلى أهوال العراق قبل عام ٢٠٠٣: دكتاتورية وحشية ، وتمييز طائفي وعرقي ، وحروب ، وإبادة جماعية ، وحرمان اجتماعي. وبالتالي ، فقد كرس دستور ما بعد صدام لعام ٢٠٠٥ الفيدرالية والنظام البرلماني ، مما يضمن انتقال السلطة وتمثيلاً أكبر.

أدت هذه المخاوف - ونظام الحكم الذي عكسها - إلى دولة مقيدة ضعيفة هيكليًا تهيمن عليها جهات فاعلة غير حكومية. لقد انتهى هذا النظام من مساره. العراق بحاجة إلى إصلاحات جذرية ورؤية سياسية جديدة ومصالحة صادقة بين مكوناته ،

كما ذكرت مرارًا وتكرارًا خلال فترة رئاستي للعراق ، فإن البلاد بحاجة إلى عقد اجتماعي وسياسي جديد يعزز الحكم الصالح ويعيد تحديد العلاقة بين الحكومة والشعب. بشكل حاسم ، يحتاج دستور ٢٠٠٥ ، الذي كان تاريخيًا عندما تم تقديمه ، إلى التعديل ليعكس الدروس المستفادة من العشرين عامًا الماضية والآمال في العشرين عامًا القادمة.

خطوات ملحوظة: دستور جديد وستة انتقالات للسلطة وآفاق اقتصادية أفضل

من خلال الحوار والنقاش ، يمكن للعراقيين أن يتوصلوا إلى حلول وسط وحلول فعالة للنزاعات المستعصية. سيسمح لنا ذلك بإعادة النظر في خيارات الحكم الجديدة التي يمكن أن تساعد في انتزاع السياسة من الاحتضان الخانق للرعاية والامتياز - ومنح النظام السياسي شرعية شعبية أكبر.

على سبيل المثال ، حان الوقت للنظر بجدية في تغيير التقسيم الحالي للسلطة من خلال منح سلطة تنفيذية أكبر لرئاسة جديدة منتخبة مباشرة من قبل الجمهور ، إلى جانب برلمان قوي وفعال ، بما في ذلك مجلس الاتحاد الذي طال انتظاره.

سيكون الرئيس ذو الصلاحيات غير المدين بالفضل للتحالفات المتغيرة أكثر قدرة على إنجاز الأمور ، ومراجعتها من قبل برلمان من مجلسين.

علاوة على ذلك ، نحن بحاجة إلى إيجاد حل دائم لقضية الفيدرالية الشائكة ، ليس أقلها التغلب على الخلاف المستمر بين إقليم كردستان وبغداد الذي ما زال قائما منذ تأسيس الدولة العراقية.

على مدار العشرين عامًا الماضية ، فقد الجانبان فرصًا متكررة للتوصل إلى حل وسط دائم يحترم وحدة أراضي العراق مع الحفاظ على الحكم الذاتي الكردي.

أدى الغموض الدستوري والتناقضات القانونية وسوء الإدارة المالية إلى تغذية انعدام الثقة المتبادل.

اليوم ، هناك حاجة أكثر إلحاحًا لإيجاد طريق للمضي قدمًا يحترم حقوق ومصالح كلا الجانبين - طريقة تعزز التعايش من خلال المواطنة الكاملة والكاملة.

إحدى الرؤى التي تستحق المتابعة هي تنظيم اتحادي جديد يحل القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية العالقة - ويؤكد المصالح المشتركة لكوردستان وبغداد.

قد تصل الفوائد إلى ما هو أبعد من الكرد. ومن شأن هذا الترتيب أيضًا أن يجعل من الممكن إضفاء اللامركزية على السلطة لمحافظات العراق الوسطى والجنوبية من خلال انتخاب حكام المحافظات مباشرة من قبل المواطنين ، وبالتالي تمكين الحكومات المحلية وجعلها أكثر عرضة للمساءلة.

إن سيادة القانون وكبح الفساد شرطان أساسيان لتحقيق هذه الأهداف السامية.

لقد أصبح العراق دولة كليبتوقراطية ، حيث تقوم الأوليغارشية السياسية وعملائها بتجريد الدولة. محاليل الفساد عميقة ، وتهدد نسيج الدولة ، وتغذي العنف ، وتخلق الانقسام.

* رئيس العراق الأسبق

الباحث بلال وهاب:

بعد عشرون عامًا من الحرب، العراق بحاجة إلى الدعم الامريكي

*صحيفة»وول ستريت جورنال»/ ترجمة المرصد

مع احتفال أمريكا بالذكرى العشرين لغزوها للعراق الشهر الماضي ، انشغلت واشنطن بنفس الأسئلة التي أرهقتها طوال عقدين من الزمن. في غضون ذلك ، كان هناك نوع مختلف من الأحداث يجري في واحدة من أكثر مدن العراق حيوية.

منتدى السليمانية السنوي احتضن من هم من السياسة العراقية.و استضاف الاجتماع في الجامعة الأمريكية في العراق - وهو أول حرم جامعي للفنون الليبرالية على الطراز الأمريكي تم إنشاؤه بعد سقوط صدام حسين - وقد ضم الاجتماع رئيس الوزراء محمد شيعة السوداني واثنين من أسلافه والعديد من أعضاء مجلس الوزراء.

نظم المؤتمر الرئيس السابق برهم صالح ، حيث ناقش المتحدثون السياسة والاقتصاد والفساد وتغير المناخ.

يوضح التجمع المتنوع والحيوي نقطة أكبر: بينما يركز الأمريكيون على ماضيهم ، يركز العراقيون بشكل متزايد على مستقبلهم. يجب على الولايات المتحدة أن تحذو حذوها وتطيح صفحة التاريخ ، وتختار بدلاً من ذلك الانخراط في الأفكار التي ستمكن من نجاح علاقاتها مع الأمة على المدى الطويل.

> على السياسة الخارجية الأمريكية أن تثبت أنها مهتمة باستقرار العراق وازدهاره

يشكو العراقيون اليوم من الاختناقات المرورية بدلا من السيارات المفخخة. تنتشر الرافعات في أفق المدن الكبرى ، وكل منها تريد مطارًا دوليًا ، مما يكشف جوع العراقيين للاندماج مع العالم. تعد حملة إعلانية شعبية بجعل جواز السفر العراقي أقوى ، مما يتيح السفر إلى المزيد من البلدان.

على عكس العديد من الدول العربية اليوم – أو ماضي العراق – فإن قادة الأمة الجدد ليسوا أمواتًا ولا في السجن. كما أن الشباب العراقي لم يخضع للصمت. مع وجود أكثر من نصف سكانها تحت سن ٢٥ ، فإن الأمة الفتية لديها القليل من ذاكرة النظام السابق. بعد تحريرها من قيودها ، يطالب شعبها بحياة أفضل تليق بإمكانيات العراق وثروته.

يتطلع العراقيون إلى سياسييهم ، وليس الى واشنطن ، بحثًا عن حلول. هذا يبقي الطبقة السياسية في البلاد على أهبة الاستعداد – وهو شيء لم تكن بحاجة إلى مواجهته لسنوات عديدة. بدأت نسبة المشاركة في الانتخابات في الانخفاض في عام ٢٠١٤ مع تزايد إحباط الجمهور من آلة سياسية فاسدة في بغداد.

وصل هذا الاستياء إلى درجة الغليان في عام ٢٠١٩ ، عندما اندلعت احتجاجات حاشدة رداً على فساد الحكومة والتدخل الإيراني في السياسة العراقية ، مما أجبر رئيس الوزراء على الاستقالة.

تتورط الميليشيات في الفساد ، وهي تقوض الحوكمة وتعيق الأعمال المحلية والأجنبية. هذه الجماعات المسلحة ليست مسؤولة أمام الدولة العراقية ، بل على أمراء الحرب ورجال النفوذ ، الذين يبايع بعضهم علانية إيران ، مما يعطي لطهران رأيًا في الشؤون العراقية.

إلى جانب الفساد وأنشطة الميليشيات ، يزيد تغير المناخ من مخاوف الشباب العراقي الذين يكافحون للعثور على وظائف. ازدادت وتيرة العواصف الترابية ، كما زادت درجات الحرارة في السنوات الأخيرة – وأحيانًا تصعد أكثر من ١٠٠ درجة فهرنهايت.

تسارع السدود التركية والإيرانية في اتجاه التصحر. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ ، يعد العراق ثاني أسوأ مرتكب لحرق الغاز في العالم – وهي ممارسة مهدرة لحرق الغاز الطبيعي المرتبط بإنتاج النفط بدلاً من الاستيلاء عليه – مما يجبر الأمة على شراء الغاز الإيراني باهظ الثمن لتوليد

> يتطلع العراقيون إلى سياسييهم ، وليس واشنطن ، بحثا عن حلول

الطاقة. .

يدرك العراقيون أن هذه المشاكل تتطلب حلولاً يقودها العراقيون ، لكن لا يزال للولايات المتحدة دور حاسم تلعبه - ليس كمسؤول إمبراطوري ولكن كشريك. أحد الإصلاحات الشعبية الأخيرة التي نجحت واشنطن في الضغط على بغداد لتبنيها كان إصلاح مزاد العملة المعرضة للفساد في البنك المركزي العراقي. لن يقتصر هذا الإجراء على الحد من غسيل الأموال وتمكين ممارسات متابعة الأموال ؛ كما يمكن أن تبشر بعصر من البنوك الحديثة في العراق.

تمتلك الولايات المتحدة أيضًا أدوات عقابية مثل عقوبات قانون ماغنتسكي التي يمكنها استخدامها ضد مبييض الأموال ومنتهكي حقوق الإنسان. وبالمثل ، من خلال تقديم المساعدة الفنية لمجموعات مراقبة مكافحة الفساد في العراق ، تساعد الولايات المتحدة الأمة في تتبع وتجميد واستعادة أصولها المسروقة ومنع الفاسدين من إيقاف أموالهم في البنوك الغربية.

سيجد العراق أفضل مكان لمواجهة تحديات تغير المناخ في مجال الحوكمة والإصلاحات الاقتصادية. من خلال جذب الاستثمار والتكنولوجيا الأمريكيين ، على سبيل المثال ، يمكن لبغداد تسخير مشاعل الغاز لتوليد الطاقة واستخدام المياه العذبة النادرة بكفاءة أكبر.

وبالمثل ، فمن خلال إشراك العراق ، لن ترى أمريكا بعد الآن أن الأمة تشتت الانتباه عن - أو الجبهة المركزية - في النضال ضد الإرهاب والطموحات الإيرانية. للعمل بنجاح في العراق ، يجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تثبت أنها مهتمة باستقرار العراق وازدهاره. إذا حدث ذلك ، فستجد الولايات المتحدة في الشعب العراقي حليفًا قويًا بينما تحث أمريكا القادة العراقيين على احترام حقوق الإنسان ونتائج الانتخابات.

يمكن أن يصبح العراق الذي يعمل بشكل أفضل دولة أكثر استقرارًا وأمنًا وذات سيادة كاملة يمكنها الدفاع عن نفسها ضد تنظيم الدولة الإسلامية والميليشيات الأخرى ، بينما تحرر نفسها من النفوذ الإيراني.

السؤال هو ما إذا كانت أمريكا لديها البصيرة لدعم الأمة الآن حتى لا يتم جرها مرة أخرى إلى الصراع في وقت لاحق.

* زميل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

د. أسعد كاظم شبيب:

البيت السياسي السني وصراع الزعامة والسلطة

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

لا يختلف البيت السياسي السني باللغة المعادلة المكوناتية السياسية عن البيوتات المكوناتية الاخرى مثل البيت الشيعي والبيت الكردي التي برزت في العراق بغية الصراع على السلطة، وتكاد تكون هي السمة الجامعة لكل البيوتات الدينية والطائفية والاجتماعية، صحيح ان الوصول الى السلطة هو هدف مشروع في مبادئ الديمقراطية لكل حزب او تجمع سياسي لكن عندما يوظف فيه الطائفة او الدين او أي بعد اخر يصبح ذو اثر سلبي على المجتمع والمكون بحد ذاته خاصة عندما يتوسل هذا المشروع بالعنف او التصادم او التهديدات او استغلال النفوذ السياسي والمناطقي.

فيما يخص المكون السني بجولة سريعة على تحولاته السياسية، فقد مر بتحولات كثيرة في تعاطيه مع السلطة من الرفض المطلق للتحول من النظام الاستبدادي البائد الى نظام جديد تقوده أحزاب وقوى المعارضة بعد دخول القوات الامريكية الى العراق، ووصلت حد الرفض الى التمرد واستخدام العنف والتفجير في تحقيق ذلك.

ومع تصاعد موجات الإرهـاب التي توجت بظهور تنظيم خطير المتمثل بتنظيم داعش الإرهابي وقبله تنظيم القاعدة الإرهابي الذين هددا المكون السني في مناطقهم قبل غيرهم، تحولت القوى السياسية السنية التي قبلت الدخول في العملية السياسية مع اول دورة انتخابية وتشكيل حكومة في عام ٢٠٠٥ الى تحول غير

مسبوق في اتجاه الصراع على السلطة، بل ان الكثير من الأطراف السياسية التي كانت لغة الخطاب السياسي عندها ذو نزعة تحريضية طرح نفسها من جديد لتمثيل المكون موظفة عدد من العوامل ابرزها النفوذ داخل تلك المناطق والمشاريع الخيرية واضافة الى النفوذ من خلال التواجد في مؤسسات الدولة والسلطة بشكل خاص.

وهذا الحراك بين القوى السياسية السنية برز بشكل واضح بعد انتخابات تشرين الأول من عام ٢٠٢١ حيث برزت ثلاث تكتلات سياسية اثنين منها اندمجا مع بعض في تفاهم سياسي وهما تحالف عزم بقيادة خميس الخنجر، وحزب تقدم بزعامة محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب الحالي، فيما مثل الطرف الثالث اتجاها مستقلاً بنفسه وهم تحالف السيادة بقيادة عدد من الشخصيات السنية ابرزها مثنى السامرائي النائب الحالي وزعيم التكتل الحالي، ومحمود المشهداني رئيس مجلس النواب الاسبق، وسليم الجبوري رئيس مجلس النواب السابق، وخالد العبيدي وزير الدفاع السابق والنائب الحالي.

مع كل التداعيات وشكل التحالفات التي شكلت بعد انتخابات تشرين الأول من عام ٢٠٢١ برز معها توجه لهذه التكتلات في تصدر المشهد السياسي والوصول الى نفوذ اكبر داخل السلطة، فبالوقت الذي اكد من خلاله محمد الحلبوسي بتقدمه سياسياً وبرلمانياً وشعبياً في الاحتفاظ بموقعه رئيساً لمجلس النواب ومثل اكبر كتلة سنية داخل مجلس النواب هناك إصرار من قبل حلفائه الاساسين والمتمثل بتحالف الخنجر في الاحتفاظ بتمركزه الاجتماعي والاقتصادي والشعبي إضافة الى التوغل هذه المرة في مؤسسات الدولة لاسيما الوزارية منها.

في قبالة ذلك يطرح تحالف السيادة والمتمثل بجماعة مثنى السامرائي بكونه ندا سياسيا ومكوناتيا أساسيا للحلبوسي موظفا علاقته وقربه من تحالف الاطار التنسيقي الذي يدعي هو الاخر بتمثيله للبيت الشيعي، والتخادم الحاصل بينهما خاصة في مواجهة تحالف الصدر الذي أراد تشكيل حكومة وفق أطروحة الأغلبية الوطنية فيما مثل فشل هذا الخيار الصدري، تقدم لتحالف السيادة في تصدر المشهد مدركاً في الوقت ذاته التحديات السياسية والبرلمانية وشكل التحالفات، لكن ضمان ذلك متوقف الان على استجابات الكتل الحليفة او المناهضة للحلبوسي والهواجس من امتداداته السياسية والشعبية والمناطقية.

> **برزت ثلاث تكتلات سياسية اثنين منها اندمجا مع بعض في تفاهم سياسي**

هذا الصراع المتواصل يختفي مرة ويظهر مرات عدة، ومن ذلك ما طرح قبل اقل من أسبوعين على هذا المقال من طرح فكرة اقالة رئيس مجلس النواب الحلبوسي واستبداله بمرشح اخر من تحالف السيادة قد تكون سمته مناطقية مناظرة أي طرح مرشح من محافظة تكون هي متنافسة سياسيا في قبالة مدينة سنية أخرى من قبيل تكون مدينة الموصل في قبال مدينة الانبار، في حين يبرز صراع سياسي داخل المحافظة نفسها، ومن ذلك ما يطرحه سطام أبو ريشة وشخصيات عشائرية أخرى في الانبار في قبال رئيس مجلس النواب من المدينة ذاتها.

وهذا ما يبرهن من ان الصراع حول النفوذ المناطقي والسياسي متواصل، يشتد رحاها مع المناسبات والمواسم السياسية ومع المحددات والدعم الإقليمي ويساهم في ذلك عوامل أخرى ابرزها المصالح المادية والنفوذ والاعلام.

*السفير تسوي وي

صديقان مخلصان يتبادلان الفهم والمودة

الذكرى الـ65 لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والعراق

يصادف شهر أغسطس القادم الذكرى الـ٦٥ لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والعراق.

تربط بين البلدين صداقة تقليدية عميقة، وتضرب جذور التبادلات الودية بينهما في أعماق التاريخ، وكان طريق الحرير القديم يربط شعبيهما منذ القدم. في العصر العباسي، كانت البضائع الصينية تدخل إلى بغداد عبر ميناء البصرة على طول نهر دجلة تجلب الاختراعات الأربعة للصين وهي صناعة الورق والبارود والطباعة والبوصلة، بالإضافة إلى الحرير والخزف والشاي إلى المنطقة العربية.

في المقابل، دخل علم الفلك والتقويم والطب والتوابل والفنون العربية وغيرها إلى الصين عبر طريق الحرير.

إن روح طريق الحرير المتمثلة في التعاون السلمي والانفتاح والتسامح والاستفادة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك تندمج فيها حكمة ومساهمات للحضارتين الصينية والعربية، وما يجلبه طريق الحرير للصين والعراق هو ذكريات دافئة وصداقة وتعاون امتد إلى يومنا هذا.

في يوم ٢٥ أغسطس عام ١٩٥٨، تأسست العلاقات الدبلوماسية بين الصين والعراق الذي يعد من أوائل

> تربط بين البلدين صداقة تقليدية عميقة

الدول العربية التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين الجديدة.

منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما، ظل البلدان يتبادلان الفهم والثقة الدعم لبعضهما البعض.

في عام ١٩٧١، عندما كانت الأمم المتحدة تمرر مشروع القرار بشأن استعادة المقعد الشرعي لجمهورية الصين الشعبية، كان العراق يصوت لصالحه.

في يوليو عام ٢٠٠٤، أعيد فتح السفارة الصينية في العراق.

في أكتوبر من ذات العام، تبادل البلدان إرسال السفير إلى بعضهما البعض.

في ديسمبر عام ٢٠١٤، افتتحت القنصلية العامة الصينية لدى أربيل.

في ديسمبر عام ٢٠١٥، أصدر البلدان بيانا مشتركا يعلن عن إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية، مما سجل صفحة جديدة للصداقة الصينية العراقية.

منذ عام ٢٠٠٣، أحرزت العلاقات الصينية العراقية تقدما كبيرا، حيث تعززت الثقة السياسية المتبادلة باستمرار وتعمقت الصداقة التقليدية باطراد.

بقي قادة البلدين على تواصل وثيق من خلال اللقاءات والمكالمات الهاتفية وتبادل بعث الرسائل، وتبادلت مختلف المؤسسات والأحـزاب السياسية والتجمعات المدنية للبلدين الزيارات فيما بينها بشكل مكثف، إذ قام كل من الرئيس العراقي آنذاك جلال طالباني ورئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي ورئيس الوزراء آنذاك حيدر العبادي ورئيس الوزراء آنذاك عادل عبد المهدي بزيارة الصين على التوالي، وقام كل من وزير الخارجية الصيني آنذاك وانغ يي ومستشار الدولة آنذاك يانغ جيتشي ونائب رئيس الجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب تشن تشو بزيارة العراق على التوالي.

في ديسمبر عام ٢٠٢٢، التقى الرئيس شي جينبينغ برئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أثناء حضوره القمة الصينية العربية الأولى، حيث توصل قيادتا البلدين إلى توافق مهم حول تعميق التبادلات الودية والتعاون بين الصين والعراق في كافة المجالات، الأمر الذي قدم إرشادا استراتيجيا قويا للعلاقات الثنائية.

أشار الرئيس شي جينبينغ إلى أن الجانب الصيني يقدر الدعم الثابت والدائم الذي يقدمه الجانب العراقي للجانب الصيني في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية للصين، وسيواصل الجانب الصيني تقديم الدعم الثابت للجانب العراقي في الحفاظ على سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، ويدعم تعزيز التضامن والتعاون فيما بين مختلف الأطراف العراقية.

إن الجانب الصيني على استعداد لتضافر الجهود مع الجانب العراقي لمواصلة تعميق علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين والعراق.

> وتضرب جذور التبادلات الودية بين البلدين في أعماق التاريخ

من جانبه، قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إن التبادلات بين الحضارتين العراقية والصينية يعود تاريخها إلى ما قبل آلاف السنين، وإن الصين صديق خاص للعراق لما يربط بين البلدين من علاقات الصداقة المتينة.

يحرص العراق أن يكون شريكا مهما للصين في دفع بناء "الحزام والطريق"، كما يحرص على تعزيز التواصل والتعاون مع الجانب الصيني في مجال مكافحة الإرهاب ونزع التطرف.

تبادلت الصين والعراق الدعم لبعضهما البعض في المجالات الدولية والمتعددة الأطراف.

يدعو الجانب الصيني في مجلس الأمن للأمم المتحدة المجتمع الدولي إلى ضرورة مساعدة العراق بنشاط في إعادة بناء البنية التحتية وتسريع النمو الاقتصادي وتعزيز رفاهية الشعب، ومواصلة دعم العراق في مكافحة الإرهاب.

كما تدعم الصين العراق لتطوير علاقات حسن الجوار مع دول المنطقة.

في المقابل، تعرب مختلف أوساط العراق عن دعمها وتجاوبها الإيجابيين لمبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية، وتشارك في دفع بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

إن الصين والعراق صديقان حميمان وشريكان عزيزان، وكلاهما تنتمي إلى الدول ذات الحضارة العريقة والدول النامية.

يولي الجانب الصيني اهتماما بالغا لتطوير العلاقات مع العراق، وسيسعى بثبات لتطوير الصداقة الصينية العراقية ويدعم الجانب العراقي في الحفاظ على سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ومكافحة الإرهاب، ويرفض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للعراق، ويدعم الجانب العراقي في سلك طريق التنمية الذي يتناسب مع ظروفه الوطنية، ويقدر جهود الجانب العراقي في تعزيز أمن واستقرار المنطقة، ويدعم العراق ليلعب دورا إيجابيا في الشؤون الإقليمية.

في الوقت الحالي، تعمل الصين على دفع النهضة العظيمة للأمة الصينية على نحو شامل بالتحديث الصيني النمط، وستوفر التنمية الجديدة للصين فرصا جديدة للمجتمع الدولي بما فيه العراق.

إن الجانب الصيني على استعداد لبذل الجهود المشتركة مع الجانب العراقي لاغتنام فرصة الذكرى الـ٦٥ لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من أجل حسن تنفيذ كافة نتائج القمة الصينية العربية الأولى ولقاء قيادتي البلدين، والاستمرار في دفع بناء "الحزام والطريق" بجودة عالية، والعمل يدا بيد على خلق مستقبل أكثر إشراقا لعلاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية.

*سفير جمهورية الصين الشعبية لدى جمهورية العراق

حملة اعتقالات في تركيا لترهيب الكرد مع اقتراب الانتخابات

أُوقف ما لا يقل عن ١١٠ أشخاص في تركيا الثلاثاء، ضمن عملية تندرج في إطار «مكافحة الإرهاب» وتستهدف حزب العمال الكردستاني ووصفت بأنها «محاولة ترهيب» قبل حلول موعد الانتخابات بثلاثة أسابيع.

وقالت نقابة المحامين في ديار بكر إن حجم العملية التي نفذتها الشرطة خلال وقت متزامن في ٢١ محافظة، من بينها ديار بكر ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق تركيا، غير مسبوق. وأضافت أن «العدد الإجمالي لعمليات التوقيف قد يصل إلى ١٥٠ موقوفا»، من بينهم ما لا يقل عن «عشرين محاميا وخمسة صحافيين وثلاثة ممثلي مسرح وسياسي».

وأوضحت النقابة أن المحامين منعوا من التواصل

مع موكليهم مدة ٢٤ ساعة. ومن جهتها أحصت منظمة «مراسلون بلا حدود» اعتقال «١١ صحافيا»، من بينهم مسؤولو وكالة النهرين الكردية وآخرون من عدة منشورات. وندد رئيس النقابة في ديار بكر ناهد إرين ضمن بيان «بمحاولة ترهيب الناخبين الكرد». وقال «لا يمكننا القول إن هذه عملية مستقلة منفصلة عن البرنامج السياسي في البلاد. تبدو العملية بمثابة ترهيب للناخبين الكرد».

وذكرت محطة «تي. أر. تي» التلفزيونية العامة أن الأشخاص الموقوفين يشتبه في أنهم قاموا بتمويل حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه أنقرة وحلفاؤها الغربيون منظمةً إرهابية، وهو محظور في البلاد، أو بتجنيد أعضاء جدد. وأضافت المحطة أن المشتبه فيهم قد يكونون نقلوا المال إلى حزب العمال الكردستاني من خلال شركات تعمل من بلديات يديرها حزب الشعوب الديمقراطي التركي الموالي للكرد.

ومن جهتها ذكرت منظمة «MLSA» غير الحكومية للدفاع عن الحريات أن «منازل أشخاص كثيرين، من بينهم صحافيون ومحامون ومسؤولون في منظمات غير حكومية، فُتشت في ساعات الصباح الأولى».

ويُعتبر حزب الشعوب الديمقراطي، الذي حل مرشحه للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٨ ثالثا بحصوله على ٨/٤ في المئة من الأصوات، صانع ملوك في الانتخابات المرتقبة في ١٤ مايو القادم، والتي تبدو المنافسة فيها حامية. وندد الحزب في بيان له «بعملية سرقة اقتراع وسلب إرادة الشعب»، متحدثا عن «ذعر» الحكومة بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات.

القوة السياسية الثالثة في البلاد

ويعتبر حزب الشعوب الديمقراطي القوة السياسية الثالثة في البلاد وثاني تنظيم معارض في البرلمان. ورئيسه المشارك والشخصية الرئيسية في الحزب صلاح الدين ديمرتاش مسجون منذ ٢٠١٦ بتهمة «الدعاية الإرهابية». وكتب على حسابه في تويتر «لن يتمكنوا من منع حلول السلام والازدهار والديمقراطية».

من جانب آخر يتعرض حزب الشعوب الديمقراطي للتهديد بالإغلاق الذي طلبه في يناير أمام المحكمة الدستورية مدع اتهم التنظيم بأنه مرتبط «ارتباطا عضويا» بحزب العمال الكردستاني. وكان كمال كليتشدار أوغلو اتهم في ١٨ أبريل منافسه أردوغان بـ«وصم» الكرد عبر ربطهم بالإرهاب. وقال في مقطع فيديو قصير نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي «في الوقت الحالي يتمّ التعامل مع الملايين من الكرد على أنهم إرهابيون».

> **ديمرتاش: لن يتمكنوا من منع حلول السلام والازدهار والديمقراطية**

سيخسرون الكثير

عبرت الرئيسة المشتركة العامة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP بروين بولدان عن رفضها لعمليات الإبادة وقالت: «كلما خسروا يكثفون هجماتهم ولكنهم سيخسرون الكثير».

ذهبت الرئيسة المشتركة العامة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP ومرشحة البرلمان عن حزب الخضر اليساري في وان بروين بولدان في إطار الأعمال الانتخابية التي ستجرى في ١٤ أيار في ناحية ألباك لزيارة المكتب الانتخابي لحزب الخضر اليساري، حيث تم استقبال بولدان بحماس كبير امام المكتب الانتخابي، وتحدثت بولدان حول عمليات الإبادة التي ارتكبت في الصباح الباكر في مركز آمد.

سنقضي على سلطة العدالة والتنمية

وصرحت بولدان بانهم يتابعون أعمالهم في وان من أجل إخراج ٨ برلمانيين وقالت: «نعاهد بأننا سنحول

حزب العدالة والتنمية AKP إلى اسم على اللافتات فقط. قلنا في جولمرك ٣-٠ ونحن مؤمنون بان سيكون في وان ايضاً ٨-٠، في هذا الموضوع لدينا ثقة كبيرة بشعب ألباك، إن أكثر النواحي التي نكسب فيها الأصوات هي ناحية ألباك، في هذه الاعمال الانتخابية وانتم الحاسمون في تحديد الأصوات، ستكون هذه الانتخابات مناسبة للقضاء على سلطة ٢١ عاماً لحزب العدالة والتنمية AKP وظلمها وضغطها، سنقضي في هذه الانتخابات على حزب العدالة والتنمية».

انها استمرار للمحاكمات

وقالت بولدان بشأن اعتقالات اليوم: «نفذوا في الآونة الاخيرة في مركز آمد وفي العديد من المدن عمليات اعتقال، وذلك في اطار استمرار المحاكمات. أدين بشدة هذه العمليات التي نفذت ضد الأشخاص الذين يقومون بالاعمال الانتخابية، والمحامون المسؤولون عن الانتخابات، الفنانين الذين أدوا على المسارح ورفاقنا الذين كانوا يقومون بالاعمال الانتخابية. فكلما خسروا يكثفون هجماتهم وسيخسرون الكثير، لذلك أدعو الشعب للدعم والاتحاد ضد كل أنواع الضغط والعقبات والظروف التي تفرضها الفاشية. إنه يوم الاتحاد والمساندة، إنه يوم تصعيد النضال وهزيمة الفاشية».

غوناي..لن نتراجع تحت أيّ ضغط!

الى ذلك صرّحت المتحدّثة باسم حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) إبرو غوناي بأن عمليات السلطة تعود إلى الخوف من الفشل، وأضافت: «لن نتراجع تحت أيّ ضغط أو تهديد.»

كما أدلت المتحدّثة باسم حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) إبرو غوناي ببيان بشأن العمليات في ٢١ مدينة ضمنها آمد.كما أدلت غوناي ببيان في حيّ نازيلي في أيدين، وذلك في مبنى الحزب، وذكرت بأنّه تمّ اعتقال ١١٠ أشخاص، بمن فيهم نائبة الرؤوساء المشتركين للشؤون التنظيمية أوزلم غوندوز، والمتحدّث الرسمي باسم اللجنة التنظيمية محفوظ جوليروز، ومحامين وفنانين وصحفيين.

وأضافت غوناي: «لقد بدأت سلطة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بالانتقام نتيجةً لفشلها، حيث سيقوم رفقائنا القانونيون، والرفاق المسؤولون عن أمن الانتخابات، بالمحافظة على أمن صناديق الاقتراع، كما تمّ اعتقال الصحفيين النشطين والفنانين وجميع رفاقنا الذين فضحوا فساد حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وكلّ الذين يعملون في هذا المجال، وقامت سلطة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية نتيجة فشلها بعدّة عمليات في هذا الصباح.»

> **بولدان: كلما خسروا يكثفون هجماتهم ولكنهم سيخسرون الكثير**

كما أشارت غوناي إلى عدم استسلامهم تحت أيّ ضغط وتهديد، وسيواصلون كفاحهم، كما دعت غوناي الجميع إلى المشاركة بحيوية في الأنشطة الانتخابية في الميدان، وهزيمة فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، كما يجب عليهم ضمان سلامة صناديق الاقتراع.

واختتمت غوناي حديثها على النحو التالي: «حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لن تحقق أي نتائج بالتهديد والضغط والاحتلال، وهذه هي الأيام الأخيرة للفاشية، نحن في الميدان لنهزمكم، لقد فشلتم، وانتصر الشعب المقاوم، ونحن هنا لنكافح معاً من أجل التغيير.»

تي فاي يونغ و كه وونغ:

أردوغان سيبذل كل ما في وسعه للاحتفاظ بسلطته السياسية

*موقع مودرن دبلوماسي الأوروبي/ترجمة المرصد

عام ٢٠٢٣ هو عام مهم بالنسبة لتركيا ، ليس فقط لأنه يصادف الذكرى المئوية لتأسيسها كجمهورية ، ولكن أيضًا لأنه من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة في منتصف عام ٢٠٢٣. حتى أن بعض وسائل الإعلام الأجنبية تعتبر هاتين الانتخابين الأكثر أهمية في العالم هذا العام (جزئيًا لأنه لا توجد انتخابات سياسية لأي من الدول الكبرى الأخرى).

لسوء الحظ ، في ٦ فبراير ، وقع زلزالان مدمران في جنوب تركيا في غضون ٢٤ ساعة ، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٤٥٠٠٠ شخص وتشريد الملايين.

ادعى النقادأن الممارسات الفاسدة والرد غير الحاسم لحكومة أردوغان أدى إلى تفاقم حصيلة القتلى. بل كانت هناك شائعة مفادها أن أردوغان سيستخدم الزلزال كذريعة لتأجيل الانتخابات خوفًا من التعرض لهزيمة سياسية.

ومع ذلك ، لا يبدو أن هذا هو الحال لأنه قرر المضي قدمًا . يُنظر إلى الانتخابات الرئاسية التركية المقبلة على أنها استفتاء على أسلوبه المحافظ والشعبوي في الحكم.

مناقشة الأسباب الجذرية لارتفاع حصيلة القتلى والأضرار

حجم الدمار غير مسبوق ، حيث تم تدمير أكثر من ٦١٠٠٠ مبنى أو تعرض لأضرار جسيمة. يقدر البنك الدولي أن الزلازل تسببت في خسائر تركيا بنحو ٣٤،٢ مليار دولار. ومع ذلك ، يشير تقرير صادر عن اتحاد الشركات والأعمال التركي إلى أن الخسائر المقدرة قد تصل إلى ٨٤ مليار دولار أمريكي ، أي ما يعادل حوالي ١٠٪ من «الاقتصاد التركي بأكمله» العام الماضي. صرح أردوغان أن قوة الزلازل جعلت حجم المأساة الهائل أمرًا لا مفر منه.

بينما يعترف النقاد بالدمار الـذي خلفته الـزلازل ، يزعمون أن حكومة أردوغـان هي المسؤولة عن الأسباب التالية:

أولاً ،

وافق على «العفو عن البناء» للعديد من المباني دون المستوى المطلوب ، وهو السبب الأساسي لارتفاع عدد القتلى.

ثانيًا ،

كان تركيز القوة في يديه هو الذي تسبب في استجابة ما بعد الزلزاللحكومة التركية أن تكون كارثية للغاية. وتجدر الإشارة إلى أن أردوغان عمد عن عمد إلى زيادة سيطرته على القوات المسلحة التركية بعد أن حاول فصيل داخله الانقلاب في عام ٢٠١٦.

وللأسف ، أدت تكلفة ذلك إلى إضعاف استقلالية القوات المسلحة. مقارنة بزلزال مرمرة عام ١٩٩٩ ، كانت عمليات الإنقاذ التي نفذها الجيش التركي هذه المرة لا تذكر.

تشير التقديرات إلى أن القوات المسلحة التركية لديها أكثر من ٥٠٠٠٠٠ فرد ، ولكن تم نشر حوالي ٨٠٠٠ فقط لتقديم الإغاثة في حالات الكوارث.

في الواقع ، خلال زلزال مرمرة عام ١٩٩٩ ، منع أردوغان من المشاركة في الانتخابات البرلمانية بسبب إدانته « بإثارة الكراهية والعداوة من خلال التمييز بين الناس على أساس طبقتهم أو عرقهم أو دينهم أو طائفتهم أو منطقتهم » من قبل الدستور التركي.

شجبت المحكمة الحكومة الائتلافية التركية آنذاك لتعاملها المخزي مع الوضع. ومن المفارقات أنه بعد وقت قصير من اندلاع الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا عام ٢٠٢٣ ، انتقد قـادة المعارضة التركية والصحفيون المنشقون والعلماء أردوغـان بنفس الطريقة التي انتقد بها الحكومة قبل أكثر من عقدين.

> **إذا خسر أردوغان ، فقد يلجأ إلى العنف السياسي الذي ترعاه الدولة**

رد أردوغان على الانتقادات العامة الشرسة بثلاث طرق:

أولاً ،

حاول إسكات منتقديه بإصدار حظر على تويتر لمدة ١٢ ساعة واعتقال بعضهم بعد الزلزال بوقت قصير.

ثانيًا ،

بحث عن كبش فداء من خلال إنشاء مكتب التحقيق في جرائم الزلازل ثم اعتقال أكثر من ١٠٠ مشتبه بهم متهمين بالإهمال والفساد والرشوة ، بما في ذلك بعض مقاولي البناء.

ثالثًا ،

يُشتبه في أن حكومة أردوغان حشدت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة وحلفائها السياسيين لانتقاد السياسيين المعارضين الأتراك لتوجيههم اتهامات حزبية بشأن إدارة الحكومة بعد الكارثة كجزء من حملاتهم الانتخابية لعام ٢٠٢٣. انتقد أردوغان نفسه بشدة النقاد على أنهم «عار».ومع ذلك ، كانت إدارة حكومة أردوغان بعد الكارثة سياسية للغاية.

ادعى أردوغان أن تركيا واجهت مستوى غير مسبوق من الطوارئ ، لكن حكومته رفضت قبول أي مساعدة من منظمة «أطباء بلا حدود» (منظمة غير حكومية لم يكن لديها خيار سوى إنهاء أنشطتها في تركيا في عام ٢٠١٦ بسبب الضغط السياسي من قبل منظمة أطباء بلا حدود. حكومة أردوغان) ومن القبارصة اليونانيين (بسبب النزاع المستمر بين تركيا واليونان حول سيادة قبرص). وهذان مثالان بـارزان لتجاوز الاعتبارات السياسية على حساب المخاوف الإنسانية.

علاوة على ذلك ، يأمل أردوغان في استعادة شعبيته من خلال إعادة البناء في أعقاب الزلازل . ومع ذلك ، فقد أثبتت القرارات الرئيسية لحكومته مرارًا عدم كفاءته. على سبيل المثال ، وافقت الحكومة التركية على استخدام معدات البناء لإزالة الأنقاض والحطام في منطقة الكارثة قبل الانتهاء من أعمال البحث والإنقاذ. كان هذا غير مسؤول إلى حد كبير لأن الضحايا الذين لم يتم العثور عليهم بعد كانوا معرضين لخطر السحق حتى الموت بواسطة الآلات الثقيلة.

ردًا على ذلك ، قررت فرق البحث والإنقاذ الإسبانية والسلوفاكية مغادرة تركيا. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن حكومة أردوغان لم تتعامل بشكل صحيح مع الأمن في المناطق المتضررة من الزلزال ، حيث تندلع صراعات عنيفة بشكل متكرر. وتسبب ذلك بدوره في تعليق فرق الإنقاذ النمساوية والألمانية والإسرائيلية لأعمال الإغاثة.

والأسـوأ من ذلك ، أن أردوغـان يصر على الحفاظ على سياسة أسعار فائدة منخفضة على الرغم من ارتفاع التضخم في تركيا. وبالتالي ، تشير التقديرات إلى أن نفقات إعادة الإعمار في تركيا ستكون مرتفعة بشكل لا يصدق بسبب الحاجة إلى استيراد كمية كبيرة من مواد البناء.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن حياة الكثيرين في تركيا كانت بائسة لعدد من السنوات بالفعل بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية ، وزادت الزلازل المدمرة بلا شك الوقود على النار .

> **إدارة اردوغان بعد الكارثة هي التي جعلت الأمور أسوأ**

التكهنات حول ما إذا كان سيتم تأجيل الانتخابات

ستكون الآثار السلبية لسياسة أردوغان النقدية أكثر عمقًا إذا فاز في الانتخابات الرئاسية التركية المقبلة. هذا هو السبب في أن أحزاب المعارضة التركية والعديد من الناخبين يسعون جاهدين للإطاحة بأردوغان.

وهم يعتقدون أن هذا شرط مسبق ضروري لاستعادة النظام السياسي البرلماني واستقلال البنك المركزي في تركيا.

تشير بعض المؤشرات المبكرة إلى أن المعارضة لديها فرصة للفوز في الانتخابات. في الواقع ، هُزم حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان في انتخابات رئاسة بلدية أنقرة وإسطنبول في عام ٢٠١٩ ، وهو تحذير من أن أسلوبه الاستبدادي المتزايد في الحكم ، بدعم من الشعبوية

المحافظة ، ربما يكون قد فقد سحره .

في الوقت نفسه ، على الرغم من أن أردوغان حول عمدًا النظام السياسي التركي إلى نظام رئاسي من أجل تركيز السلطة السياسية في يديه ، فقد شجع القيام بذلكأحزاب المعارضة على التنسيق فيما بينها وتقديم مرشح سياسي لمواجهته.

وذلك لأن النظام يسمح لمرشحين اثنين فقط بالتنافس على الرئاسة في الجولة الثانية إذا لم يتمكن أي مرشح من الحصول على أغلبية الأصوات في الجولة الأولى. أنشأ حزب الشعب الجمهوري ، وهو أكبر حزب معارض تركي ، منصة مع خمسة أحزاب معارضة أخرى تسمى «طاولة الستة» (المعروفة فيما بعد باسم تحالف الأمة) لهذا الغرض بالذات.

الأهم من ذلك ، حتى قبل زلزال ٦ فبراير ، تشير بعض استطلاعات الرأيد- أن أردوغان كان يواجه أزمة شعبية. ليس من المستغرب إذن أن يعتقد البعض أن إدارته السيئة لما بعد الكارثة ستكلفه ثمناً باهظاً. في الواقع ، كان البعض قلقًا من أنه قد يؤجل الانتخابات السياسية خوفًا من التعرض لخسائر سياسية.

ومع ذلك ، فإن أردوغان ، الذي أعلن قبل الزلازل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ١٤ مايو بدلاً من ١٨ يونيو (التاريخ الأصلي) ، تمسك بقراره الأصلي.

إذا كان الافتراض صحيحًا بأن إجراء انتخابات سياسية بعد الزلازل بوقت قصير سيكون في صالح معسكر المعارضة ، فإن أردوغان ينتحر سياسيًا.

ومع ذلك ، فإن الأمور ليست بهذه البساطة. وقد تردد أن تحديد موعد الانتخابات في وقت مبكر يهدف إلى تقليل الوقت المتاح للتنسيق بين أحزاب المعارضة لتقسيمها.

في الواقع ، كان هناك بالفعل صراع داخلي عامبين أحزاب المعارضة بعد أن منعت المحكمة الدستورية التركية مرشحهم المفضل الأصلي ، رئيس بلدية اسطنبول ، أكرم إمام أوغلو ، من الترشح في الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك ، يُنظر إلى بديله ، زعيم حزب الشعب الجمهوري ، كمال كليجدار أوغلو ، على أنه كبير السن وضعيف وغير قادر على توحيد معسكر المعارضة.

بعد اختياره كمرشح لتمثيل التحالف بين أحزاب المعارضة التركية ، انتقد زعيم الحزب الصالح ، ميرال أكسينير ، القرار علنًا وجادل بأن المرشح يجب أن يكون أحد رؤساء البلديات المشهورين في إسطنبول أو أنقرة. حتى أن Aksener ترك «طاولة الستة» ، لكنه عاد مرة أخرى بشرطأن أحد هؤلاء العُمد سيتم تعيينه نائبًا تنفيذيًا للرئيس إذا فاز معسكر المعارضة في الانتخابات المقبلة.

> **خسارة اردوغان في اسطنبول تحذير من أن أسلوبه الاستبدادي في الحكم**

ممارسة أردوغان طويلة الأمد لقمع المعارضين

إن تقسيم أحزاب المعارضة ليس سوى جزء من استراتيجية أردوغان للحفاظ على سلطته السياسية. تكتيكه الأساسي هو قمع جميع أحزاب المعارضة والمعارضين الذين يشكلون تهديداً محتملاً لرئاسته. في أكتوبر من العام الماضي ، أقر البرلمان التركي ، الذي يضم العديد من الحلفاء السياسيين لأردوغان ، قانون «التضليل» الجديد لتعزيز الرقابة على وسائل الإعلام

التركية.

أي صحفي أدانته المحكمة التركية بتهمة نشر معلومات مضللة أو «أخبار كاذبة» يمكن أن يُسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات . بالنظر إلى التعريف الغامض للأخبار الكاذبة ، فإن الصحفيين المعارضين عرضة للإدانة.

علاوة على ذلك ، شغل أعضاء من الزمرة الموالية لأردوغان مجلس القضاة والمدعين العامين .

يجادل النقاد بأن هذا دليل إضافي على أن أردوغان يهدف إلى تطهير أي معارضين. في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢ ، حكمت محكمة تركية على رئيس بلدية اسطنبول ، أكرم إمام أوغلو ، بالسجن قرابة ثلاث سنوات ، وحرمانه من حقه في الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة.

على ما يبدو ، كان هذا بسبب إدانته بإهانة موظفين عموميين بسبب انتقاده لأعضاء المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا باعتبارهم «حمقى» قبل ثلاث سنوات.

ومع ذلك ، فمن المعروف أن هذه الخطوة كانت للقضاء على أحد أكبر منافسي أردوغان في الانتخابات (أظهر استطلاع للرأي أن معدل دعم أردوغان متأخر كثيرًا عن إمام أوغلو).

بالإضافة إلى ذلك ، في ٥ يناير من هذا العام ، أمرت المحكمة الدستورية التركية بتجميد مؤقت للحسابات المصرفية لحزب الشعب الديمقراطي (HDP) لأنه يُزعم أن لديه ارتباطات قوية بحزب العمال الكردستاني المحظور ، والذي صنفته كل من تركيا والولايات المتحدة. كمنظمة إرهابية. حث المدعي العام ، بكير شاهين ، المحكمة على حل حزب الشعوب الديمقراطي وحرمان العديد من أعضائه من الحقوق السياسية لمدة خمس سنوات على الأقل.

على الرغم من أن المحكمة الدستورية التركية ألغت قرارها بتجميد الحسابات المصرفية لحزب الشعوب الديمقراطي في ٩ مارس ، لا يزال العديد من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي يواجهون تهماً تتعلق بالإرهاب.

تجدر الإشارة إلى أن أردوغان قد قمع الشعب الكردي لفترة طويلة. يقول ستيفن إيه كوك ، زميل إيني إنريكو ماتي الأول لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية وكاتب عمود في مجلة فورين بوليسي ،أن أردوغان لعب الورقة القومية جيدًا من أجل الحصول على الدعم السياسي.

> **إجراء انتخابات سياسية بعد الزلازل بوقت قصير سيكون في صالح معسكر المعارضة**

يشير كوك إلى أن أردوغان استخدم بنجاح تهديد الإرهاب الذي يرعاه الكرد لتعبئة الناخبين الأتراك القوميين لاستعادة الأغلبية البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه في إعادة انتخاب البرلمان في نوفمبر ٢٠١٥ ، مما مهد الطريق أمامه لتغيير النظام السياسي التركي إلى رئاسي. يعتقد كوك أن أردوغان سيستغل تفجير اسطنبول الإرهابي في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٢ لتحقيق تأثير مماثل في حملة الانتخابات الرئاسية.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن حزب الشعوب الديمقراطي ، الذي حصل على ما يقرب من ١٢٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التركية ٢٠١٨ وأصبح ثالث أكبر حزب في البرلمان (على الرغم من استبعاد بعض المرشحين الفائزين بسبب إدانات جنائية) ، لم تتم دعوته إلى انضم إلى «طاولة الستة». من المسلم به أنه في حين أن الناخبين الكرد يمكن أن يكونوا صانعي الملوك

إذا كانت المنافسة بين أردوغان ومرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية المقبلة ضيقة ، فإن أحزاب المعارضة التركية السائدة حافظت على مسافة من أي أحزاب مقرها الكرد خوفًا من اتهامهم بعلاقات وثيقة. مع التنظيمات الإرهابية الكردية ، مما أثار استياء الناخبين الوطنيين.

والأسوأ من ذلك ، أن المناطق الأكثر تضررًا من الزلزال في تركيا هي معقل الناخبين الكرد المناهضين لأردوغان . إذا أجرت تركيا انتخابات رئاسية وبرلمانية قبل أن تتعافى هذه المناطق ، فسيكون من الصعب على الناس الوصول إلى مراكز الاقتراع للتصويت.

يمكن لحكومة أردوغان أيضًا إغلاق مراكز الاقتراع في المناطق المتضررة من الزلزال باستخدام أسباب أمنية كذريعة (أو إذا اشتدت التوترات بين الكرد والأتراك في الفترة التي تسبق الانتخابات). للأسف ، ربما انخفض عدد الناخبين المؤهلين المناهضين لأردوغان في المناطق المتضررة من الزلزال بسبب ارتفاع عدد القتلى.

ليس من المبالغة القول إن أردوغان يمكن أن يتطلع إلى التمسك برئاسته بوسائل غير شريفة.

نشر سونر كاجابتاي ، زميل باير فاميلي ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن ، مقالاً في مجلة فورين أفيرز العام الماضي بعنوان « نهاية لعبة أردوغان لتوضيح كيف يمكن لأردوغان أن يستخدم وسائل مختلفة لإلغاء الانتخابات ، مثل ادعاء أدلة على تزوير انتخابي ، وبالتالي طلب موافقة المحكمة على إعادة انتخابه ، على غرار ما فعله في محاولة لعكس نتائج انتخابات بلدية اسطنبول لعام ٢٠١٩.

على الرغم من إمكانية تشجيع احتجاجات المعارضة على نطاق واسع ، يعتقد كاجابتاي أن أردوغان سيرد بوحشية من خلال الشروع في حملة عسكرية ، وإعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجول ، وإغلاق وسائل التواصل الاجتماعي ، وتعبئة الجماهير للاعتداء على المتظاهرين وشخصيات المعارضة الرئيسية ، من بين أمور أخرى. لمنع حدوث مثل هذا السيناريو الكارثي ، يقترح كاجابتاي أن يتوصل معسكر المعارضة التركية إلى اتفاق عفو مع أردوغان في حالة هزيمته في الانتخابات المقبلة.

ومع ذلك ، يقر كاجابتاي بأنه سيكون من الصعب نفسيًا على العديد من جماعات المعارضة السماح لأردوغان بالتنحي دون أي عقوبة انتقامية. ما يفاقم المشكلة هو الفظائع الإنسانية التي ارتكبها أردوغان في إدارته بعد الزلزال. لسوء الحظ ، فإن العناد المتزايد بين أردوغان وجماعات المعارضة هو الذي يسبب أجواء عدم الارتياح السياسي في تركيا.

> **أردوغان قمع الشعب الكردي لفترة طويلة**

* كان KH Wong باحثًا في معهد الدراسات العالمية في هونغ كونغ منذ ٣٠ مارس ٢٠٢٢. وقد نُشرت مقالاته التوضيحية في جريدة Hong Kong Economic Journal و Linhe Zaobao (سنغافورة) و Ming Pao Daily News.

*تجمع هذه المقالة وتعيد هيكلة محتويات المقالات التوضيحية التي شارك في تأليفها المؤلفان والتي ظهرت في Ming Pao Daily News في ١٠ فبراير (B١٢) وفي ١٦ مارس (B١٣) ، وفي udn Global (تايوان) في ١٠ فبراير. يضيف هذا الإصدار محتوى محدثًا ويزيل المعلومات القديمة المتعلقة بالوضع السياسي في تركيا.

الإدارة الذاتية تطلق مبادرة من ٩ بنود لحل الأزمة السورية

أطلقت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا مبادرة؛ لحل الأزمة السورية المتفاقمة منذ ١٢ عاماً، من أجل التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي ينهي معاناة الملايين من أبناء الشعب السوري. ودعت حكومة دمشق إلى إظهار موقف مسؤول.

وأدلت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ببيان للرأي العام، أكدت فيه على وحدة الأراضي السورية، وأنه لا يمكن حلُّ المشاكل التي تعيشها سوريا إلا في إطار وحدة البلاد، وأكدت استعدادها للقاء بحكومة دمشق والحوار معها ومع جميع الأطراف السورية.

قرئ البيان من قبل الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، عبد حامد المهباش، أمام مبنى المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية، في مدينة الرقة.وفيما ياتي نص البيان:

مبادرة لحل الأزمة السورية

«إن الأزمة السياسية التي أعقبت الحراك الشعبي الثوري الذي بدأ عام (٢٠١١) في سوريا نتيجة التراكمات والإقصاء والتهميش، ما تزال مستمرة بعد انقضاء أكثر من اثنتي عشر عاماً، ولم ينتج عنها أي حل عملي حتى الآن؛ ونحن في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا التي تتكون من مؤسسات وإدارات وأحزاب وقوى وتنظيمات ديمقراطية، وانطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه الشعب السوري بكافة مكوناته وأطيافه، وعملاً بالمبادئ والرؤية السياسية لمجلس سوريا الديمقراطية الرامية إلى إيجاد حل سياسي، وتزامناً مع المساعي الحثيثة التي تبذل في هذا السياق؛ فإننا نتقدم بهذا المبادرة من أجل التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للأزمة التي تجتاح بلدنا سوريا، لإنهاء معاناة الملايين من أبناء شعبنا.

وعلى مرّ سنوات الأزمة التي تمثَّلت في الجوانب: (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، فقدَ مئات الآلاف من أبناء شعبنا أرواحهم، وأُجبِرَ الملايين في (جرابلس- الباب- إعزار- إدلب- عفرين- رأس العين (سري كانيه) - تل أبيض (كري سبي) وأجزاء ومناطق أخرى من سوريا)، على النزوح داخل البلاد أو الهجرة خارجها.

كما تعرض - وما يزال - الملايين من أبناء شعبنا في دول المهجر إلى ممارسات لا إنسانية مستمرة، وقد جاء الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا وسوريا بتاريخ السادس من شباط عام ٢٠٢٣م، ليعمّق جروح النازحين والمهجرين من السوريين، إذ كان السوريون المهجرون إلى تركيا من أكثر الفئات المجتمعية التي عانت من ويلات الزلزال، حيث لاقَوا من الدولة التركية التي يتحكم بها تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية شتى أنواع الاضطهاد والتمييز والتعذيب، فاليوم وعلى طول الجغرافيا السورية، يعاني السوريون من مشاكل ومتاعب عديدة على كافة الصعد: (المعاشية، والصحية، والاجتماعية) ناهيك عن الجوع والفقر والبطالة والعنصرية وانعدام الأمن والاستقرار، التي زاد من مآسيها وقوع كارثة الزلزال.

إن أبناء الشعب السوري بكل مكوناته، لا ينبغي أن يبقوا عالقين في هذا الوضع الإنساني الكارثي، وإنهم ينتظرون حلاً سلمياً عاجلاً يضمنُ لهم الأمن والاستقرار ويحقق لهم مستقبلاً ديمقراطياً وحياةً كريمة حرة في بلادهم.

وعليه، فإن على جميع القوى السياسية المسؤولة العمل على اتخاذ الخطوات المطلوبة في سبيل إيجاد حل مشترك قائم على أسس الحوار والتعاون والتوافق.

وإدراكاً منّا، في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، لحجم المسؤولية الواقعة على عاتقنا تجاه الشعب السوري بكافة مكوناته؛ فإننا سنسعى جاهدين لاتخاذ الخطوات اللازمة لحلّ الأزمة وإحلال السلام والاستقرار، لا سيمّا أنه حتى هذه اللحظة لم تسفر المنصات والمبادرات الدولية والإقليمية مثل (جنيف - أستانا - اللجنة الدستورية - وغيرها) عن أيّ نتائج تُذكر في سياق تقديم حلّ للأزمة السورية، وقد يعود ذلك للأسباب الرئيسية الآتية:

١. غياب التحليل والتشخيص الصحيح للأزمة السورية.

٢. عدم الخروج ببرنامج حل سلمي وديمقراطي.

٣. عدم إشراك جميع القوى السورية الفاعلة في عملية الحوار، والإصرار على الحلول المطروحة من الخارج.

إضافة إلى أن السلطة السورية أخفقت في القيام بدور إيجابي فعال يفضي إلى حل سياسي للأزمة السورية، فكان ينبغي عليها منذ البداية البحث عن تسوية سلميّة للأزمة، ودعوة كلّ الأطراف إلى إيجاد مخرج لها، ولكنها

بقيت خارج هذه المعادلة وهو ما أَخَّرَ الحل وأطال عمر الأزمة، وهذا ما زاد في تفاقم معاناة شعبنا.

وبناءً عليه؛ فإنه يجب البحث عن حلٍّ للأزمة السورية داخل البلاد، وعلى الحكومة السورية إظهار موقف مسؤول، واتخاذ إجراءات عاجلة تسهم في إنجاح الحل.

ومن المهم جداً أن يكون لكلّ القوى السياسية: (أحزاب- منظمات نسائية، وشبابية) ـ بغضّ النظر عمّا إذا كانت كبيرة أو صغيرة ـ رأيٌ في رسم مستقبل إدارة البلاد وشكلها في سوريا، فإنَّ لهذا الموضوع أهميةً كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار فيها.

فسوريا بلد جميع المكونات التي تعيش فيها، ولذلك؛ لا بديل من أن تؤدي هذه الجماعات دوراً فاعلاً في تحديد مستقبلها وحلّ أزمة البلاد.

مبادرة من ٩ نقاط

وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من توضيح الآتي:

١. إننا في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا نؤكد على وحدة الأراضي السورية ونؤمن بأنه لا يمكن حلُّ المشاكل التي تعيشها سوريا إلا في إطار وحدة البلاد، وفي هذا السياق وبغية تحقيق الحل نؤكد على استعدادنا للقاء الحكومة السورية والحوار معها ومع جميع الأطراف السورية من أجل التشاور والتباحث لتقديم مبادرات وإيجاد حل للأزمة السورية.

* * * * * *

٢. إن الافتقار إلى السياسة الديمقراطية والاجتماعية وفقدان الاعتراف بخصوصية سائر المكونات السورية وحقوقها هو أساس الأزمة السورية فكل فئة: (طائفة – مجموعة) لها خصوصياتها وحقها في المواطنة والمساواة، فثمّة مشتركات وطنية وخصوصيات ينبغي تقبّلها واحترامها، ويعدُّ ذلك إثراءً للنسيج الوطني الجامع، لذلك: ينبغي التوصل إلى حل ديمقراطي تشارك فيه جميع فئات المجتمع عبر الإيمان بالاعتراف بالحقوق المشروعة لسائر المكونات الإثنية (العرب- الكُرد- السريان الآشوريين..) والدينية التي تشكّل المجتمع السوري، وحماية الحقوق الجماعية لهذه المكونات وتطوير القيم والآليات الديمقراطية، وتأسيس نظام إداري سياسي ديمقراطي تعددي لامركزي يحفظ حقوق الجميع دون استثناء.

* * * * * *

٣. لقد أكدت التجربة عن طريق النظام الديمقراطي المعمول به في مناطق شمال وشرق سوريا، بأنه يمكن لكلّ شعوب المنطقة أن تتمتع بالحقوق ذاتها، وأن تعيش بحرية، ضمن جوٍ من الأمن والاستقرار بشكل طبيعي، وأثبتت أيضاً بأنّه يمكن للشعوب أن تقوم بحلّ مشكلاتها من خلال الإدارات الذاتية، التي تحقق إشراف المواطنين مباشرة على تسيير أمور مناطقهم لتذليل العقبات ومواجهة التحديات فيها.

فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الانسجام الاجتماعي الديمقراطي والاستقرار قد تم تحقيقه من خلال مشاركة كافة الأطراف السياسية والثقافية والاجتماعية في الإدارات.

ونحن نؤمن بأن هذا النموذج الاجتماعي الديمقراطي والبيئي المبني على حرية المرأة وحماية البيئة، والمطبق

في مناطقنا، كفيل بأن يشكل مرتكزاً ولبنة أساسية للتوصل إلى حل للأزمة في سوريا، وهو يقدم الحلول الناجحة لكلّ القضايا التي يعاني منها المجتمع السوري.

* * * * *

٤. نؤكد على أن الثروات والموارد الاقتصادية الحالية يجب أن يتم توزيعها بشكل عادل بين كل المناطق السورية، فالموارد الموجودة في شمال وشرق سوريا مثل: (النفط، والغاز، والمحاصيل الزراعية) مثلها مثل غيرها من الموارد الموجودة في المناطق الأخرى في سوريا هي ملك لجميع أبناء الشعب السوري، ونحن نؤكد مرةً أخرى على ضرورة مشاركة هذه الموارد من خلال الاتفاق مع الحكومة السورية عبر الحوار والتفاوض.

ومن أجل توفير الاحتياجات الأساسية للسكان والوصول بالمواد والمساعدات إلى جميع المناطق: لابد من إعادة فتح معبر اليعربية (تل كوجر) الجمركي وغيره من المعابر. وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا الشأن على عاتق الحكومة السورية، حيث يمكن إيجاد حل معقول لهذه المشكلة يناسب الجميع ويصبّ في مصلحة الشعب السوري في كل مكان.

* * * * *

إنهاء معاناة من هاجروا خارج البلاد

٥. بهدف التقليل والحدّ من المشاكل والمخاطر التي تواجه أبناء الشعب السوري من جميع المكونات من الذين نزحوا من مناطقهم أو هاجروا إلى خارج البلاد، وإنهاء معاناتهم الإنسانية: تبدي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا استعدادها لاحتضانهم واستقبالهم ضمن إمكانياتها المتاحة، كما استقبلت غيرهم من السوريين منذ بداية تأسيسها حتى الآن؛ وعليه فسوف تتخذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

* * * * *

٦. نؤكد بأن نضالنا وجهودنا في سبيل مكافحة الإرهاب كانت وما تزال مستمرة لردع إرهاب تنظيمات داعش الإرهابية وأخواتها، والقضاء على تهديداتها لسوريا والمنطقة والعالم أجمع، ونحن تحمّلنا مسؤولية درء خطر هذه التنظيمات نيابة عن العالم عن طريق تقديم التضحيات الجمّة المتمثلة في الآلاف من الشهداء ومثلهم من الجرحى.

* * * * *

٧. لقد عمدت حكومة الاحتلال التركي إلى تعميق الأزمة في سوريا، وتفكيك أراضي البلاد ووحدتها، ودعمت وساندت المجموعات الإرهابية مثل داعش وأخواتها، وقد جاء تدخُّل حكومة الاحتلال التركي في سوريا لصرف الانتباه عن أزماتها الداخلية وتصدير مشاكلها إلى جيرانها عبر اعتداءاتها وهجماتها واستخدامها للمجموعات الإرهابية والمرتزقة في سبيل تحقيق أهدافها. وإن ممارسات الدولة التركية العدوانية تؤدي إلى وقوع مآسٍ إنسانية وانتهاكات للحقوق لا يمكن السكوت عنها بهدف تغيير التركيبة السكانية للمنطقة.

نريد أن نعيش بسلامٍ مع تركيا وجميع دول الجوار وشعوبها

هذا وتعود أسباب جميع المشاكل على الحدود السورية التركية إلى: السياسات والإجراءات العدوانية لحكومة تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، التي تريد التأثير على سياسة سوريا الداخلية وإعادة تشكيل الأوضاع فيها بحسب مصالحها، وإن المبررات والحجج التي تسوقها حكومة العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في معاداتها للإدارة الذاتية لـشمال وشرق سوريا بعيدة عن الحقيقة بشكل مطلق، وتُعدّ محاولة اغتيال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية في السليمانية أوضح دليلٍ على ذلك؛ ومن المؤكد أنه ليست لدينا عداوة مع الشعب التركي، فعلى الدولة التركية إنهاء احتلالها للأراضي السورية، فنحن نريد أن نعيش بسلامٍ مع تركيا وجميع دول الجوار وشعوبها، لكننا نؤكّد مرةً أخرى أننا سنمارس حقنا في الدفاع المشروع عن أنفسنا في حال شنّت تركيا هجمات عدوانية على شعبنا وأرضنا.

* * * * * *

٨. بهدف تطوير حلّ ديمقراطي وسلمي في سوريا، نتوجه في المقدمة إلى الدول العربية، والأمم المتحدة وجميع القوى الدولية الفاعلة في الشأن السوري، ونطالبهم جميعاً بأن يؤدوا دوراً إيجابياً وفعالاً يسهم في البحث عن حل مشترك مع الحكومة السورية والإدارة الذاتية والقوى الوطنية الديمقراطية.

* * * * * *

٩. وإننا نؤكّد مرةً أخرى، ومن أجل حل الأزمة في إطار وحدة سوريا وسلامتها، وتطوير الحل السياسي وتنفيذه، من أجل مستقبل سوريا وحماية مصالح الشعب السوري؛ بأن لدينا نهجاً واضحاً لحل معقول نطرحه على كل الأطراف لبناء أساس للحوار والاتفاق المستقبلي، فنحن نطرح هذه المبادرة على قاعدة وطنية وندعو الجميع للمشاركة والإسهام فيها في المرحلة الحالية، من خلال تسريع الجهود والمساعي الرامية إلى رأب الصدع وإنهاء الصراع، بما لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن: (٢٢٥٤) وجميع القرارات الأممية ذات الصلة، كما إننا على استعداد لمناقشة جميع وجهات النظر ومشاريع الحلول وترتيب كافة الإجراءات اللازمة لاحتضان الأطراف وإطلاق مباحثات الحوار والحل الوطني.

من أجل حل الأزمة السورية:

أخذنا على عاتقنا مسؤولية تاريخية وإنسانية، واعين تماماً بأن مئات الآلاف من أبناء شعبنا قد فقدوا أرواحهم وملايين المواطنين يعانون ظروفاً حياتية صعبة واستثنائية، وانطلاقاً من هذه المسؤولية؛ فإننا ندعو الحكومة السورية وجميع القوى الوطنية الديمقراطية للاستجابة لمبادرتنا هذه، والعمل على إيجاد حل مشترك ينهي الأزمة ويضع حداً لمعاناة السوريين، ويجعلنا نتفق على بناء وطننا من جديد.

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

الثلاثاء : ٢٠٢٣/٤/١٨م

٣٢ حزباً وقوى سياسة تبدي تأييدها لمبادرة الإدارة الذاتية

هذا وأعلن ٣٢ حزباً وقوى سياسية، عن تأييدها ودعمها لمبادرة الإدارة الذاتية لحل الأزمة السورية ، وجاء في بيان مشترك لها: "نبدي دعمنا وتأييدنا لهذه المبادرة، ونجدّدُ رغبتنا وجديتنا في التوصّلِ إلى حلّ سياسيٍ للأزمة السورية".

دعم الأحزاب والقوى السياسية، جاء خلال بيان مشترك، جاء في مستهله: "بعد دخول بلدنا سوريا في أزمة سياسية، بعد الحراك الشعبي الثوري الذي بدأ منتصف آذار من عام (٢٠١١)، كنا ولا نزالُ كقوى سياسية في شمال وشرق سوريا؛ نؤمنُ بالحوار طريقاً لحلّ جميع المشكلات والقضايا العالقة مع مختلف الأطرافِ الفاعلة في سوريا، وكنا ولا نزالُ ننادي بالإخّوةِ والتعايشِ المشترك، والحلول السياسية الديمقراطيّة.

وخاصة القرارات المتعلقة بحل الأزمة السورية ومنها القرار (٢٢٥٤)، لم نكن يوماً ممن يسعونَ إلى الانفصال في سوريا كما يحاولُ أعداء الديمقراطيّة من الدول الإقليمية وبعض الأطراف الأخرى الترويج له، مشروعنا واضحٌ منذ البداية؛ سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية، وإن الأطرافَ التي تتهمنا بـ "الانفصال والتقسيم" وفي مقدمتها تركيا، هي التي تسعى إلى تقسيم الجغرافية السورية الحالية وسياساتهم تؤكدُ ذلك".

الأحزاب والقوى السياسية أعلنت دعمها وتأييدها لمبادرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا التي أطلقتها في ١٨ نيسان الجاري، لحل الأزمة السورية، وقالت: "نحن الأحزاب والقوى السياسية الموقعة على هذا البيان، نبدي دعمنا وتأييدنا لهذه المبادرة، ونجدّدُ رغبتنا وجديتنا في التوصّلِ إلى حلّ سياسيّ للأزمة السورية، ولا سيما أننا قدمنا مبادرات وأكثر من خارطة طريق في سبيل حل الأزمة، وإيماناً منا بأن الحل السياسي هو الحل الأمثل لإنهاء الأزمة، يأتي تأييدنا ودعمنا لمبادرة الإدارة الذاتية، ولجميع المبادرات وخاصة الأممية بدءاً من البيان الأول لاجتماع جنيف الخاص بسوريا، وقرار مجلس الأمن /٢٢٥٤/، وكل القرارات الدولية ذات الصلة.

الأحزاب الموقعة على البيان:

١ – حزب الاتحاد الديمقراطي.--٢ – حزب الخضر الديمقراطي.--٣ – حزب السلام الديمقراطي الكردستاني.--٤ – الاتحاد الليبرالي الكردستاني.--٥ – حزب الشيوعي الكردستاني.--٦ – البارتي الديمقراطي الكردستاني – سوريا.--٧ – الحزب الديمقراطي الكردي السوري.--٨ – الحزب اليساري الكردي في سوريا.--٩ – الحزب اليساري الديمقراطي الكردي في سوريا.--١٠ – حزب سوريا المستقبل--١١ – حزب التغيير الديمقراطي الكردستاني.--١٢ – حركة التجديد الكردستاني.---١٣- اتحاد الشغيلة الكردستاني.---١٤ – الهيئة الوطنية العربية.--١٥ – حزب الحداثة والديمقراطية لسوريا.--١٦ – حزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري.--١٧ – حركة الإصلاح- سوريا.--١٨ – الحزب الآشوري الديمقراطي.--١٩- حزب التآخي الكوردستاني.--٢٠- حزب روج الديمقراطي الكردي في سوريا.--٢١- حركة المجتمع الديمقراطي.--٢٢ – مؤتمر ستار.--٢٣ – حزب المحافظين.---٢٤ – حزب النضال الديمقراطي.--٢٥ – تيار المستقبل الكردستاني.--٢٦ – الحزب الديمقراطي الكوردستاني- غرب كوردستان.--٢٧- هيئة التنسيق الوطنية – حركة التغيير الديمقراطي.--٢٨- حزب الاتحاد السرياني.--٢٩- حزب التجمع الوطني الكردستاني .--٣٠- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا(البارتي).--٣١- حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي).--٣٢- تيار اليسار الثوري في سوريا".

الحل السياسي وخصام البديهيات في سوريا

الكرد هم النواة الصلبة الوحيدة الباقية في المعارضة و لا يوجد حل من دونهم

*صحيفة «العرب» اللندنية

رغم أن الاجتماع التشاوري الذي انعقد في جدة بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والعراق والأردن مؤخرا، تجاهل عن قصد وعمد القرار ٢٢٥٤ بشأن سبل حل الأزمة في سوريا، وعرض بديلا له، إلا أن أفق عودة سوريا إلى مقعدها في الجامعة العربية ظل مغلقا. ومن غير المرجح أن يتم إيجاد سبيل لطيّ صفحة الماضي، كما تأمل دمشق، أو لطيّ صفحة المقاطعة كما تأمل العديد من الدول العربية الأخرى. أما الحل السياسي فسوف يظل معلقا إلى وقت طويل جدا.

الجهد الذي بذلته السعودية لأجل أن تكون القمة العربية المزمع انعقادها في مايو المقبل مفتاحا لعودة سوريا إلى الجامعة، لم يذهب هباء. على الأقل، لأن زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إلى دمشق، عقب الاجتماع التشاوري، ولقاءه بالرئيس بشار الأسد، قدمت تأكيدا بأن الرياض تعتزم مواصلة هذا الجهد. وحتى يتم ذلك، فإن العلاقات الثنائية بين البلدين سوف تزداد تعزيزا.

ولقد تفهمت دمشق الأمر من زاويتها الخاصة. ذلك لأنها، مثلما رفضت الامتثال للقرار ٢٢٥٤، فإنها ليست في وارد القبول بالشروط التي طرحها الاجتماع التشاوري. ما يجعل توسيع مساحة تطبيع العلاقات الثنائية مكسبا كافيا، ويمكن التعايش معه لأنه على وجه التحديد أقل كلفة.

ففي حين دعا القرار ٢٢٥٤ إلى "إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخوَّل سلطات تنفيذية كاملة، وتعتمد في تشكيلها على الموافقة المتبادلة، مع كفالة استمرارية المؤسسات الحكومية"، فإن الاجتماع التشاوري قال إن "الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية"، ودافع عن "أهمية أن يكون هناك دور قيادي عربي في الجهود

الرامية لإنهائها، ووضع الآليات اللازمة لهذا الدور، وتكثيف التشاور بين الدول العربية بما يكفل نجاح هذه الجهود".

تعني فكرة أن يكون هناك حل سياسي، من ناحية أولى البديهيات، أن يكون هناك شركاء سوريون في هذا الحل. بينما لا تعترف دمشق بأيّ شركاء يمكنهم التفاوض معها على الحل.

وفي بعض الأحيان، فإن الصدى الذي يتردد في دمشق، بعد المكاسب العسكرية التي حققها الجيش السوري وحلفاؤه ضد مجموعات المعارضة، ظل يقول "لا توجد أزمة لكي يكون لها حل أصلا".

ولئن كافحت اللجنة الدستورية المشتركة على مدى تسع جولات من الاجتماعات في جنيف، بداية من ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، من أجل التوصل إلى اتفاق حول "القاعدة الدستورية" للحل السياسي، وليس الحل السياسي نفسه، فإن المماطلات قضت على الأمل بأن تخرج هذه اللجنة بخارطة طريق نحو الحل المنشود.

> **"الحل السياسي يعني أن يكون هناك شركاء سوريون ودمشق لا تعترف بهم"**

أحد الشروط التي قدمها اجتماع جدة يُعد من وجهة نظر وزراء الخارجية العرب من البديهيات. إلا أنه ليس كذلك من وجهة نظر دمشق.

إذ اتفق الوزراء على "أهمية حلّ الأزمة الإنسانية، وتوفير البيئة المناسبة لوصول المساعدات إلى جميع المناطق في سوريا، وتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى مناطقهم، وإنهاء معاناتهم، وتمكينهم من العودة بأمان إلى وطنهم، واتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في استقرار الأوضاع في كامل الأراضي السورية".

وهناك وجهان للطبيعة البديهية لهذا الشرط أو الطلب. الأول، هو أن دول الجوار، ومنها الأردن، لا يجب أن تدفع ثمن وجود الملايين من المهاجرين الذين يشكلون عبئا على مواردها المحدودة. ولسان الحال في بعض هذه البلدان يقول "نحن لسنا مكبّا لأزمات الآخرين، أو لمواطنين أصبحوا فائضين عن الحاجة بالنسبة إلى بلدهم".

أما الثاني، فهو أن عودة اللاجئين وتوفير الضمانات لأمنهم حق تكفله الشرائع الدولية والمعايير الإنسانية كافة. وحتى لئن كانت الظروف الاقتصادية السورية لا تستطيع تحمل أعباء عودة ما يقل عن ثلاثة ملايين من "الفائض" الذي لم يجد سبيلا للجوء إلى أوروبا، فإن "الدور القيادي العربي" كان يعني من باب غير خفي، أن الدول العربية هي التي سوف تنهض بتلك الأعباء.

ولكن ما ليس بديهيا بالنسبة إلى دمشق هو أن استرداد هذا العدد من البشر يعني محاولة لإعادة خلخلة الخلخلة التي أحدثتها عمليات التهجير لتغيير التوازنات الديمغرافية في البلاد. كما أنها تظل تطرح تحديا سياسيا، إن لم يكن أمنيا أيضا. فهؤلاء المواطنون سوف يريدون، في النهاية، أن ينتخبوا ممثليهم وإداراتهم المحلية، ومن ثم فقد تخرج من أوساطهم شخصيات لا تؤمن بشعار "الأسد إلى الأبد أو نحرق البلد".

أما القضايا الأخرى المتعلقة بـ"مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وتنظيماته، ومكافحة تهريب المخدرات والاتجار بها، وأهمية قيام مؤسسات الدولة بالحفاظ على سيادة سوريا على أراضيها لإنهاء وجود الميليشيات المسلحة فيها، والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي السوري"، فهي قضايا إشكالية أيضا، وليست بديهيات. ذلك أن تهريب المخدرات على سبيل المثال تحول إلى "صناعة"،

لن يسهل القضاء عليها من دون "تعويضات". وفي حال جرى الحديث عن "إنهاء تواجد الميليشيات"، فان السؤال الذي سرعان ما يقفز إلى الاذهان في دمشق هو: "مَنْ تقصد؟".

أما لجهة الحل السياسي نفسه، فإنه قد يكون ما يكون، ولكن هل يشمل إقامة دولة قانون، بحيث لا يُعتقل أحد على أساس الشبهات أو على أساس اتهامات بـ"إصابة نفسية الأمة بالوهن؟"، إذا كان الجواب هو نعم، لأنه "بديهي"، فإنه ليس بديهيا من جهة التصور السائد في دمشق لنوع البضاعة الصالحة للتداول.

فإذا ما أضيفت إلى ذلك أشياء من قبيل حق "المعارضين"، بالمطالبة بوقف أعمال التعذيب في السجون، أو الاعتقالات التعسفية، فإن كل ما يبدو "بديهيا" لم يكن من قبل كذلك، وهو ما كان أحد أسباب اندلاع الأزمة أصلا، ولسوف تنجم عنه تكاليف باهظة، لو تم فرضه.

وقياسا على الوضع الراهن، فإن سوريا تعاني ظروفا اقتصادية عصيبة، إلا أنها عصيبة مع "راحة بال". لقد حققت السلطات السورية انتصارات ساحقة، ليس على فلول المعارضة، بأشكالها المختلفة فحسب، ولكنها حققت انتصارات على "المؤامرة" الامريكية أيضا. وهو ما يعني أن الحل السياسي سوف يقضم شيئا من كعكة هذه الانتصارات، بينما هي انتصارات تامة في الظرف الحالي، ولا تستدعي تغيرا.

مع ذلك، فالحقيقة هي أنه لا يوجد حل من دون الكرد. فهؤلاء هم النواة الصلبة الوحيدة الباقية في المعارضة السورية. وهم نواة صلبة، ليس لأنهم يسيطرون على نحو ٢٠ في المئة من الأراضي السورية الغنية بالموارد، بما يشمل محافظات ريف حلب الشرقي والرقة ودير الزور والحسكة، وليس لأنهم يتلقون دعما امريكيا مباشرا، وليس لأن صفة الإرهاب لا تنطبق عليهم، لأنهم هم من أسقطوا دولة داعش، ولكن لأنهم يطرحون مطالب سياسية "بديهية" لا يستقر حل من دونها.

وقالت الإدارة الذاتية الكردية في تلك المحافظات في أعقاب الاجتماع التشاوري إنها مستعدة "للقاء حكومة دمشق، والحوار معها، ومع جميع الأطراف السورية من أجل التشاور والتباحث لتقديم مبادرات وإيجاد حل للأزمة السورية". ودعت إلى "توزيع الثروات والموارد الاقتصادية الحالية بشكل عادل بين كل المناطق السورية، من النفط، والغاز، والمحاصيل الزراعية، لأنها ملك لجميع أبناء الشعب السوري، وضرورة مشاركتها من خلال الاتفاق مع حكومة دمشق عبر الحوار والتفاوض". وتعهدت بـ"الاستمرار في مكافحة الإرهاب، ومواصلة الحرب على تنظيم داعش، والتنظيمات التي تهدد أمن سوريا والعالم".

> **"الخصام مع البديهيات يجعل مسألة الحل السياسي لا تستقيم مع الواقع"**

وناشدت "الدول العربية والأمم المتحدة وجميع القوى الدولية الفاعلة في الشأن السوري.. بأن يؤدوا دوراً إيجابياً وفعالاً يسهم في البحث عن حلّ مشترك مع الحكومة السورية".

وهذه من جملة المطالب التي يصعب تجاهلها لأنها بديهيات. ولكن عندما سئل الرئيس الأسد في مقابلة خلال زيارته إلى موسكو الشهر الماضي عن موقفه من الوحدات الكردية التي تقاتل داعش، فقد قال إن "أن أيّ جهة أو فرد يعمل لصالح قوة أجنبية هو خائن وعميل بكل بساطة". هناك خصام حاد في سوريا مع البديهيات، هو ما يجعل الحل السياسي فكرة أسطورية لا تستقيم مع الواقع.

فرزين نديمي:

نشر غواصة مزودة بصواريخ كروز لتعزيز الردع ضد إيران

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

وسط تصاعد التوترات مع طهران ووكلائها في المنطقة، تبعث الولايات المتحدة رسالة من خلال نشرها علناً إحدى غواصات الصواريخ الموجهة القليلة التي تملكها في المنطقة.

عادة، لا يتم الإعلان عن عمليات نشر الغواصات الأمريكية مسبقاً، خاصةً عندما تدخل منطقة عمليات يحتمل أن تكون ساخنة وقد تتطلب منها الاعتماد

على التخفي، الذي هو ميزتها الرئيسية في العمليات. ولكن الغواصات ذات الأسلحة التقليدية المزودة بالصواريخ الموجهة تشذ عن القاعدة - أحياناً يُحدَّد وجودها بوضوح على أنه استعراض للردع. ويبدو أن هذا كان الهدف الرئيسي عندما أعلنت «القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية» في ٨ نيسان/إبريل أنه قد تم نشر الغواصة الأمريكية «يو إس إس فلوريدا» (SSGN-٧٢٨) في الشرق الأوسط «لتعزيز الأمن والاستقرار البحري في المنطقة». وتجدر الإشارة إلى أن الغواصة «يو إس إس فلوريدا» هي واحدة من أربع غواصات فقط مزودة بصواريخ موجهة وتابعة للقوات الخاصة في أسطول «البحرية الأمريكية» - وعادة ما يتم تكليفها بمهام سرية ذات أولوية قصوى.

> **تبعث الولايات المتحدة رسالة من خلال نشرها علناً**

اشتباكات متزايدة بين إيران وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل

في ٢٣ آذار/مارس، تعرضت قاعدة أمامية مأهولة بجنود أمريكيين بالقرب من الحسكة في سوريا لهجوم بطائرة بدون طيار محمّلة بالمتفجرات أطلقتها مليشيات شيعية عراقية تابعة لـ «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني. وأسفر ذلك الهجوم عن وقوع إصابات متعددة بالإضافة إلى مقتل مقاول أمريكي - وهي حصيلة تجاوزت خطوط واشنطن الحمراء وأدت إلى شن غارات جوية أمريكية متعددة داخل سوريا. ومع ذلك، لم تنجح هذه الضربات إلا جزئياً في ردع إيران ووكلائها - وسرعان ما تم إطلاق وابل من الصواريخ على مُجَمَّع أمريكي آخر في سوريا، مما أثار مخاوف بشأن المزيد من التصعيد.

وتزامنت هذه الاشتباكات مع سلسلة من الضربات الجوية الإسرائيلية الدقيقة التي تم توجيهها من مسافة آمنة ضد أهداف تابعة لـ «الحرس الثوري» الإيراني و «حزب الله» في سوريا ابتداءً من ٣٠ آذار/مارس. وأدى مقتل ضابطين من «الحرس الثوري» وعناصر آخرين إلى إصدار طهران وعود بالانتقام. وفي ٢ نيسان/إبريل، حاولت طائرة مسيّرة، يُشتبه أنها إيرانية وفقاً لبعض التقارير، اختراق شمال إسرائيل انطلاقاً من سوريا ولكن تم إسقاطها. وفي اليوم التالي، أسقطت إسرائيل طائرة مسيّرة من طراز «شهاب» تابعة لـ «حماس» أثناء محاولتها الدخول من قطاع غزة.

وفي غضون ذلك، أدى تصاعد التوترات في الضفة الغربية إلى توجيه عدة ضربات صاروخية ضد إسرائيل، أُطلقت بعضها الفصائل الفلسطينية في جنوب لبنان بينما تم إطلاق البعض الآخر من غزة وسوريا. ورداً على ذلك، شنت إسرائيل غارات جوية استهدفت مواقع الإطلاق. ويُعتبر خطر التصعيد كبيراً نظراً للتوترات المستمرة في جبل الهيكل/الحرم الشريف وإعلان إيران «يوم القدس» في الجمعة الأخيرة من رمضان، الذي صادف الرابع عشر من نيسان/أبريل. وفي هذا السياق، بإمكان الولايات المتحدة وشركائها الاستفادة من التأثير الرادع وقدرات جمع المعلومات

الاستخبارية القوية للغواصة الأمريكية «يو إس إس فلوريدا» – ومن قوتها النارية الإضافية إذا لزم الأمر.

الإشارة عن طريق الغواصات

وفقاً لـ تقارير إعلامية نقلاً عن مسؤولي دفاع أمريكيين، دفعت أنشطة الطائرات المسيّرة الإيرانية المشبوهة في خليج عدن وبحر العرب والبحر الأحمر، إلى قيام «البحرية الأمريكية» وهيئة «عمليات التجارة البحرية البريطانية» (UKMTO) بإصدار تحذيرات من هجمات محتملة ضد سفن الشحن في ٥-٦ نيسان/أبريل. وكانت التحذيرات موجهة بشكل خاص إلى سفن الشحن وناقلات النفط الإسرائيلية، التي طُلب منها، وفقاً لبعض التقارير، الإبحار بعيداً عن المياه الإيرانية وإطفاء أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بها. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٢١، هاجم «الحرس الثوري» الإيراني السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل في خليج عُمان أو بحر العرب سبع مرات على الأقل، باستخدامه طائرات مسيرة انتحارية و/أو ألغام لاصقة لتدمير السفن، أدّت في إحدى الحالات إلى قتل أفراد الطاقم.

لقد مر بعض الوقت منذ أن اعترفت «البحرية الأمريكية» بنشر غواصة في المنطقة. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، عبرت «يو إس إس جورجيا»، وهي غواصة أخرى مزودة بالصواريخ الموجهة التي تعمل بالطاقة النووية، مضيق هرمز بينما كانت تطفو على سطح المياه إلى جانب طرادتي صواريخ أمريكيتين. وتم هذا الانتشار خلال فترة أخرى من التوترات الشديدة التي تميزت بتطورين: الذكرى الأولى الوشيكة للضربة الأمريكية التي أدت إلى مقتل قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» الإيراني قاسم سليماني، واغتيال المسؤول النووي الإيراني الرفيع المستوى محسن فخري زاده في تشرين الثاني/نوفمبر، على يد إسرائيل كما يُزعم. وفي ذلك الوقت، تم نشر مجموعة حاملة الطائرات «نيميتز» أيضاً في شمال بحر العرب لدعم انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان.

وجرت عملية نشر أخرى رفيعة المستوى في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، عندما قام قائد «القيادة المركزية الأمريكية» الجنرال مايكل كوريلا بجولة في الغواصة المزودة بصواريخ باليستية «يو إس إس ويست فيرجينيا» في بحر العرب. وتعتبر هذه الغواصات أسلحة رئيسية للردع الاستراتيجي وجزءاً من الثالوث النووي للولايات المتحدة، لكنها لا تقوم غالباً بدوريات في الشرق الأوسط. وتم تفسير هذه الخطوة على أنها رسالة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الذي هدّد مؤخراً باستخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا) ولإيران (التي تقوم بتزويد موسكو بطائرات مسيّرة انتحارية لاستخدامها في أوكرانيا، وربما بصواريخ باليستية قصيرة المدى أيضاً).

> **عادة ما يتم تكليفها بمهام سرية ذات أولوية قصوى**

كيف يمكن استخدام غواصة مزودة بالصواريخ الموجهة وتعمل بالطاقة النووية ضد إيران؟

عادةً ما يتم تكليف الغواصات الأربع المزودة بالصواريخ الموجهة التي تعمل بالطاقة النووية المحولة

من فئة «أوهايو» التابعة لـ «البحرية الأمريكية»، بجمع معلومات سرية للغاية وتنفيذ مهام الضربات التقليدية. ويتم تزويد هذه الغواصات بما يصل إلى ١٥٤ صاروخ كروز من طراز «توماهوك» TLAM-E الموجهة بدقة والتي يتم إطلاقها رأسياً (١٠٩E-UGM Block IV) بمدى يصل إلى ١٦٠٠ كيلومتر ورأس حربي يزن ٤٥٤ كيلوغرام. وهذه الدفعة من «توماهوك» قادرة على الحوم أثناء الطيران ولديها رابط بيانات للأقمار الاصطناعية ثنائي الاتجاه يمكنه تلقي بيانات محدثة عن المهام لإعادة الاستهداف وتصحيح المسار وتقييم الأضرار. وتُعتبر هذه القدرة مفيدة بشكل خاص لاستهداف منظومات الدفاع الجوي وقاذفات الصواريخ الباليستية المتنقلة.

إن مدى ١٦٠٠ كلم يمكّن الغواصات المزودة بالصواريخ الموجهة التي تعمل بالطاقة النووية المغمورة على مسافة آمنة في بحر العرب من إطلاق صواريخ كروز سراً على أهداف في عمق إيران، باستخدام أي نقطة دخول على طول ساحلها الممتد على مسافة ٧٨٤ كلم مع خليج عمان ومعظم حدودها البرية التي يبلغ طولها ١٦٠٠ كلم مع باكستان وأفغانستان. وهذا يضع جميع المواقع العسكرية للنظام ومنشآته الصناعية العسكرية وأهداف أخرى في الجنوب والشرق ضمن نطاق الضربات، فضلاً عن بعض مواقعه النووية الرئيسية. وعلى الرغم من عدم تمتع صواريخ TLAM-E بقدرات اختراق كبيرة للأهداف الصعبة، إلاّ أن رأسها الحربي القابل للبرمجة المتعدد التأثيرات لا يزال يتيح درجة معينة من «خرق التحصينات»، خاصةً عندما تضرب عدة صواريخ نقطة واحدة بالتتابع.

ومع وجود غواصة مثل «يو إس إس فلوريدا» في مسرح العمليات، قد تتراجع قدرات المراقبة الإيرانية ودفاعات صواريخ كروز على طول هذه الحدود الشاسعة والنائية (للحصول على مناقشة أكثر تفصيلاً للدفاع الجوي للنظام، والتي تشمل الرسومات البيانية، راجع المرصد السياسي ٣٦٢٦). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، تسببت تقارير كاذبة عن اختراق صواريخ كروز أمريكية من عدة اتجاهات في حدوث ارتباك داخل القيادة العسكرية الإيرانية بعد هجومها على «قاعدة الأسد الجوية» في العراق، وفقاً لبعض التقارير - لدرجة أن نظام الدفاع الجوي قصير المدى من طراز «TOR-M١» التابع لـ «الحرس الثوري الإيراني» أسقط طائرة ركاب أوكرانية مدنية بالقرب من طهران.

> **يتم تزويد هذه الغواصات بما يصل إلى 154 صاروخ كروز**

وتم تجهيز الغواصات المحوّلة من فئة «أوهايو» أيضاً بمأوى جافاً على السطح يبلغ وزنه ثلاثين طناً، مما يمنحها القدرة على تسليم واستعادة فرق الكوماندو التابعة لـ «مغاوير البحرية» في مهام سرية باستخدام الغواصات أو القوارب الصغيرة.

وتمنح هذه القدرات، إلى جانب عمليات جمع المعلومات الاستخبارية الموثوقة والاتصالات الآمنة على مستوى قيادة القوة، شبكات الغواصات المزودة بالصواريخ الموجهة التي تعمل بالطاقة النووية قدرات شبيهة بحاملات الطائرات عندما لا تتوفر هذه الحاملات. كما تقدم شبكات هذه الغواصات مزايا لوجستية مقارنةً بمجموعة حاملة الطائرات الهجومية، مثل النشر الأكثر سرعة وإخفاء مكان وجودها - على

الرغم من أن البنتاغون سوف يعلن أحياناً عن نشر غواصة لتحقيق نفس التأثيرات الرادعة التي يُحدثها وجود حاملة الطائرات، كما ذُكر أعلاه.

وفي الحالة الراهنة، يبدو أن غواصة «فلوريدا» قد تم نشرها أمامياً في الشرق الأوسط لأنه تم تمديد المهمة التي تركز على روسيا لمجموعة حاملة الطائرات الهجومية «جورج دبليو بوش» في شرق البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن مجموعة حاملة الطائرات لا تزال قادرة على إطلاق القوة الجوية داخل سوريا من البحر الأبيض المتوسط، فقد توفر صواريخ كروز التي تطلقها غواصة «فلوريدا» بديلاً أفضل بكثير ضد الأهداف المحتملة في كل من إيران وشرق/جنوب سوريا، والتي يمكن ضربها من مسافة آمنة في بحر العرب أو خليج عمان. ويصعب الاكتشاف والتصدي لصواريخ «توماهوك» التي تحلق على ارتفاع منخفض، لا سيما إذا تم إطلاقها من شبكات الغواصات المزودة بالصواريخ الموجهة التي تعمل بالطاقة النووية المغمورة.

ومن المثير للاهتمام أن طهران تتطلع إلى امتلاك قدرة إطلاق غواصات خفية خاصة بها. فمنذ عام ٢٠١٩ على الأقل، تعمل البحرية الوطنية الإيرانية على تطوير واختبار نظام قائم على العبوات المتفجرة لإطلاق صواريخ «نصر» المضادة للسفن من أنابيب الطوربيد الخاصة بالغواصات. ووفقاً لبعض التقارير، يبلغ مدى هذه الصواريخ حالياً حوالي ١٠٠ كلم. ولا تزال الغواصات الإيرانية تفتقر إلى أنظمة الإطلاق المائلة أو الرأسية لصواريخ كروز البعيدة المدى، لكن النظام الإيراني يعمل على الأرجح على اكتساب هذه القدرة.

الخاتمة

على الرغم من انفتاح إيران تجاه شركاء أمريكا في الخليج، إلاّ أنها لا تزال ملتزمة بإخراج الولايات المتحدة من المنطقة وتشكيل خطر واضح وملموس على قواتها في سوريا ومناطق أخرى. كما تعمل على تطوير قدرات «مضادة لحاملات الطائرات» على شكل صواريخ باليستية موجهة مضادة للسفن يصل مداها إلى ٢٠٠٠ كلم كما يُدّعى.

> **غواصة «فلوريدا» قد تم نشرها أمامياً في الشرق الأوسط**

وفي هذا السياق، تعد غواصات الصواريخ المرنة والخفية الموجهة التابعة لـ «البحرية الأمريكية» بديلاً ممتازاً لنشر حاملات الطائرات عند الحاجة، مما يوفر وسيلة لتعزيز الردع ضد طهران ووكلائها من خلال الإبقاء على وجود سري مستمر. والجدير بالذكر أنه من المرتقب سحب جميع شبكات الغواصات المزودة بالصواريخ الموجهة التي تعمل بالطاقة النووية الأربعة من الخدمة بين عامي ٢٠٢٦ و ٢٠٢٨، مع عدم وجود بديل في الأفق. ومع ذلك، فحتى ذلك الحين، فإن احتمال تسبب ١٥٤ صاروخ «توماهوك» بأضرار جسيمة داخل إيران يمكن أن يبعث برسالة قوية، بما أن النظام الإيراني هو بطبيعة الحال أكثر حساسية بكثير تجاه الضربات المحتملة على أراضيه مقارنةً بتلك التي تستهدف مناطق بعيدة في سوريا.

ماذا سيفعل قادة إيران بعد صنع القنبلة النووية؟

*عن موقع «كونفرزيشن»

تعثرت المحادثات المتكررة والمتقطعة مرة أخرى بين إيران والقوى الغربية بشأن برنامج طهران النووي بسبب الخلافات بين الجانبين.

يتناول مقال أمين نعيني في موقع «كونفرزيشن» الذي ترجمه «الخليج الجديد» تطورات المباحثات النووية، حيث ألقى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن باللوم على إيران في «قتل فرصة» للعودة إلى طاولة المفاوضات، وأكد أن المحادثات لم تعد أولوية لإدارة بايدن.

ويرى الكاتب أنه في غضون ذلك، يبدو أن إيران تقترب شيئًا فشيئًا من القدرة على صنع سلاح نووي فعليًا. كما قال مفتشون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران قامت بتخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٨٤٪، أي أقل بقليل من ٩٠٪ المطلوبة لصنع قنبلة.

ويتساءل الكاتب في ظل هذه التطورات: هل بقي أي مجال للاتفاق؟

على مدار العامين الماضيين، كان كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حازمين في جهودهما لإحياء الاتفاق النووي ومع ذلك، لم تثمر المحاولات الغربية حتى الآن، ويرجع ذلك إلى «المطالب المتطرفة» للإيرانيين، بما في ذلك إزالة الحرس الثوري الإسلامي من القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية الأجنبية.

بالرغم من ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الاتفاق النووي يظل «الطريقة الوحيدة» للتعامل مع برنامج إيران النووي. أما الولايات المتحدة، على الرغم من عدم إعطاء الأولوية للمحادثات، فهي ليست على استعداد أيضًا للإعلان رسميًا عن انتهاء الصفقة.

وبالرغم من أن مؤيدي الاتفاق يجادلون في كثير من الأحيان بأنه قيّد بشكل كبير القدرات النووية الإيرانية،

فإن برنامج طهران النووي قد توسع بالفعل في غضون عامين فقط. ومؤخراً، أوضح منفذ إخباري تابع للحرس الثوري أن إيران لا يمكنها «إغلاق أبوابها أمام الأساليب العلمية لصنع قنبلة لأسباب عقلانية».

ويعتقد الكاتب أن السؤال الكبير هو: ما الذي سيفعله قادة إيران بعد ذلك؟ وفي هذا السياق قال وليام بيرنز، مدير وكالة المخابرات المركزية ، في فبراير/شباط الماضي، إنه يعتقد أن المرشد الأعلى لإيران لم يتخذ قرارًا بعد بشأن بناء أسلحة نووية.

إذن، ما الذي تفكر فيه القيادة الإيرانية؟ للإجابة على سؤال كهذا، فإن نمط صنع القرار في تاريخ إيران هو عامل حاسم تم تجاهله على نطاق واسع.

تاريخ من المداولات المضنية

منذ ثورة ١٩٧٩، أظهر القادة الإيرانيون نهجًا حذرًا وبطيئًا في اتخاذ القرارات الكبرى. وهذه العملية المطولة لصنع القرار في إيران متجذرة في القلق بشأن بقاء النظام على المدى الطويل، والذي كان يصارع مجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية على مدى العقود الأربعة الماضية.

على سبيل المثال، استغرق الأمر ٨ سنوات قبل أن تقبل الجمهورية الإسلامية وقف إطلاق النار ومحادثات السلام مع العراق بعد حربهم في الثمانينات.

بالإضافة إلى ذلك، استغرقت السلطات الإيرانية عقدًا من الزمن لتكون جاهزة لمفاوضات جادة بشأن اتفاقية نووية مع الولايات المتحدة وقوى عالمية أخرى، بعد الكشف عن البرنامج النووي للبلاد في عام ٢٠٠٣.

ومع ذلك، فإن بناء أسلحة نووية سيكون بالتأكيد القرار الاستراتيجي الأهم للقيادة الإيرانية منذ ثورة ١٩٧٩.

ماذا يمكن أن يفعل الغرب؟

حتى الآن، لعبت عملية صنع القرار البطيئة في القيادة الإيرانية دورًا مهمًا في إعاقة تسليح البرنامج النووي.

وقد يوفر هذا التقييد للقيادة فرصة للقوى الغربية، بالنظر إلى الاحتجاجات المستمرة التي تعكر صفو البلاد حاليًا.

وإذا تخلت الدول الغربية عن هوسها بإحياء الاتفاق واستمرت في دعم الشعب الإيراني في احتجاجاته من خلال الضغط الدبلوماسي والاقتصادي، فسوف يرسل ذلك إشارة قوية إلى قادة إيران: التهديدات لوجود النظام لا تقتصر على العوامل العسكرية، ولكنها تأتي أيضًا بشكل متزايد من داخل البلاد.

> **على مدار عامين، كان الغرب حازما في جهود إحياء الاتفاق النووي**

ويشير الكاتب إلى أنه من المهم أن نلاحظ أنه وسط الاحتجاجات، أكد المسؤولون الإيرانيون ووسائل الإعلام المتشددة مرارًا أن الاتفاق النووي لم يمت، وأن المفاوضات جارية، بالرغم من أن معظمهم عارضوا في السابق أي اتفاق مع الغرب.

يشير هذا إلى أن الجمهورية الإسلامية لن تكون مستعدة للمخاطر التي قد يجلبها زوال المحادثات النووية أي احتجاجات أكثر شراسة من الجمهور إذا تسببت في صدمة اقتصادية أخرى.

لذلك، يتوقع المقال أنه كلما طالت فترة عدم استقرار ميزان القوى بين الشعب الإيراني والحكومة، زاد احتمال أن يتخذ النظام قرارًا حازمًا بشأن الأسلحة النووية على المدى القريب.

وبالتالي، فإن هذا سيوفر للغرب نفوذًا قويًا لتأمين اتفاق أكثر قوة وفعالية على المدى الطويل.

على خلفية انتهاكات لحقوق الإنسان

لندن وواشنطن وبروكسل تشدّد عقوباتها على طهران والأخيرة تردّ بالمثل

شدّدت بريطانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يوم الاثنين بشكل منسّق عقوباتها على الحرس الثوري الإيراني على خلفية انتهاكات لحقوق الإنسان.

رداً على ذلك، أعلنت إيران عن إجراءات عقابية ضد أفراد وكيانات في الاتحاد الأوروبـي وبريطانيا، بينما شجبت «فرض وتشديد العقوبات الوحشية» على الجمهورية الإسلامية.

وتشمل القائمة التي نشرتها الخارجية الإيرانية ١٢ فردًا وكيانًا أوروبيًا إضافة إلى تسعة مواطنين وشركات بريطانية، وتتضمن تدابير مالية وحظراً على دخول البلد.

وأدرج على القائمة مدير شركة الأسلحة الألمانية «كراوس مافي ويغمان» فرانك هاون، والنائبان الأوروبيان إيلانا سيكوريل وأنطونيو لوبيز، والمحامية الفرنسية دومينيك أتياس، وضابط البحرية البريطانية الأدميرال بين كي، ووزير الخارجية الهولندي السابق أوري روزنتال.

قائمة العقوبات

من جهتها، أضافت لندن إلى قائمة عقوباتها أكثر من ٧٠ مسؤولا وكيانا إيرانيا باتوا يخضعون لتجميد الأصول ومنع الدخول، وفق بيان للخارجية البريطانية.

ومن أبرز من طاولتهم العقوبات أربعة جنرالات من الحرس الثوري، فضلاً عن إدراج المنظمة «في مجملها» على اللائحة، وفق الوزارة.

جاءت الخطوة بتنسيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وترفع عدد المدرجين على القائمة البريطانية إلى ٣٠٠ شخصية وكيان.

من جانبه أضاف الاتحاد الأوروبي إلى قائمته التي نشرت في الجريدة الرسمية ثماني شخصيات - منها ضابط في الحرس الثوري - بالإضافة إلى مشغل الهواتف أريانتيل المتهم بالتعاون في القمع الذي نفذته السلطات.

وهذه سابع حزمة عقوبات يفرضها الاتحاد الأوروبي على إيران منذ وفاة الشابة مهسا أميني (٢٢ عاما) في ١٦ أيلول/سبتمبر بعد أن أوقفتها «شرطة الأخلاق» لانتهاكها قواعد اللباس الصارمة.

عقوبات امريكية بريطانية

على الجانب الامريكي، أدرج على لائحة العقوبات ثمانية من مسؤولي الشرطة والحرس الثوري إضافة إلى أمانة المجلس الأعلى للفضاء السيبراني الذي يراقب ويقيد الوصول إلى الإنترنت.

كما حظرت واشنطن منح تأشيرات سفر لأحد عشر مسؤولاً حكومياً إيرانياً «يُشتبه في مسؤوليتهم أو تواطئهم في انتهاكات أو احتجاز تعسفي أو قتل متظاهرين».

وقال وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي في بيان «تؤكد المملكة المتحدة وشركاؤها الدوليون اليوم أننا لن نغض الطرف عن القمع الوحشي الذي يمارسه النظام».

وأضاف «سنستمر في اتخاذ سلسلة كاملة من الاجراءات لمحاسبة النظام على أفعاله»، مستنكرا «القمع الوحشي الذي يمارس على الشعب الايراني» متهما طهران «بتصدير حمّام الدّم إلى جميع أنحاء العالم».

واصلت الحكومة البريطانية تشديد عقوباتها ضد الحرس الثوري، إلا أنها تتجنب حتى الآن الدعوات لتصنيفه «منظمة إرهابية» مع احتمال أن يؤدي ذلك إلى قطع كل الاتصالات مع طهران وإحباط إحياء اتفاق ٢٠١٥ بشأن برنامج إيران النووي.

الحرس الثوري

كما يتوخى الأوروبيون الحذر بينما تبنى أعضاء البرلمان الأوروبي قرارا في كانون الثاني/يناير يدعو الاتحاد الأوروبي إلى إدراج الحرس الثوري على قائمة «المنظمات الإرهابية».

أنشئ الحرس الثوري عام ١٩٧٩ بعد انتصار الثورة على نظام الشاه، ويدير قوات برية وبحرية وجوية مع عديد يقدر بأكثر من ١٢٠ ألف عنصر.

يشرف الحرس الثوري على «الباسيج» (فيلق متطوعين) الذي نشط في قمع الاحتجاجات التي اندلعت اثر وفاة مهسا أميني.

طهران: برنامج إيران العسكري دفاعي وليس ضد أي دولة

* وكالة الانباء الايرانية

اكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية ناصر كنعاني، رداً على التصريحات الاستفزازية لوزير الخارجية الامريكي انوتني بلينكن، ان برنامج إيران العسكري ذو طابع دفاعي ورادع فقط وليس ضد أي دولة لا تنوي الاعتداء على إيران.

جاء ذلك في تصريح ادلى به كنعاني ردا على تصريحات وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن الاستفزازية ضد ايران حينما قال: «إننا ملتزمون بشدة بعرقلة أنشطة البرنامج العسكري الإيراني. نحن نفرض عقوبات على مؤسسات من إيران والصين متورطة في مثل هذا السلوك المزعزع للاستقرار».

وكانت وزارة الخزانة الامريكية قد فرضت عقوبات على شخص وعدة كيانات بزعم العمل في برنامج تصنيع الطائرات المسيرة في إيران.

وقال كنعاني: على عكس التصريحات غير المدروسة لوزير خارجية النظام الامريكي ، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، في إطار سياسة الجوار ، أكدت دائمًا على الحوار والمشاركة والتعاون الإقليمي لضمان الأمن والمصالح المشتركة بين دول المنطقة بعيدا عن تدخلات الاجانب، وان التطورات الايجابية والمتقدمة في المنطقة تمضي في هذا الاتجاه.

وأوضح المتحدث باسم الجهاز الدبلوماسي: ان برنامج إيران العسكري هو فقط دفاعي ورادع وليس ضد أي دولة ليست لديها نية للاعتداء على إيران.

كما اعتبر كنعاني التصرفات غير المدروسة والخاطئة للنظام الامريكي على مدى عقود بانها مصدر انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار واثـارة الحرب في المنطقة وأضاف: من مصلحة امريكا أن تتخلى عن توجهاتها الخاطئة والتدخلية وغير المسؤولة في قضايا دول المنطقة وإتاحة الفرصة لعملية تعزيز الاستقرار والسلام، ومواصلة مسيرتها بتعاون ومشاركة دول المنطقة.

*إسوار براساد

العالم سوف يندم على تراجعه عن العولمة

*فورين بوليسي/ترجمة المرصد

كان الهدف من العولمة هو تقريب العالم من بعضه البعض، وإشراك الاقتصادات المتقدمة والنامية في شبكة من الروابط الاقتصادية والمالية المفيدة للطرفين.

منذ منتصف الثمانينيات تقريبًا، توسعت التدفقات التجارية والمالية بين البلدان بسرعة حيث أزالت الحكومات الحواجز أمام هذه التدفقات.

لم يسير كل شيء حسب الخطة. تصاعدت التوترات لأن الفوائد لم يتم تقاسمها بالتساوي داخل البلدان أو فيما بينها. أدى اتساع التفاوت الاقتصادي، الذي يُعزى غالبًا إلى التجارة الحرة، إلى اضطراب العديد من

الاقتصادات المتقدمة وكان له عواقب سياسية بعيدة المدى.

وبينما استفادوا من الوصول إلى الأسواق الأجنبية لصادراتهم، فقد عصفت العديد من بلدان الأسواق الناشئة بالتدفقات الرأسمالية المتقلبة وتقلب المستثمرين الدوليين.

ومع ذلك، كان هناك إجماع واسع على أن المصالح الاقتصادية المشتركة ستنتصر في نهاية المطاف، بل وتساعد في تخفيف الاحتكاكات الجيوسياسية.

صمد هذا السيناريو جيدًا خلال منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، مزقت سلسلة من الموجات الصدمية النص. وتشمل هذه الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ووباء COVID-١٩، والعديد من الاضطرابات الجيوسياسية، مثل التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين والغزو الروسي لأوكرانيا. انخفضت التجارة العالمية والتدفقات المالية إلى ما دون ذروتها.

في حين أن العوامل الاقتصادية هي المسؤولة عن جزء كبير من هذا التراجع، فإن السياسات الصناعية بأشكال مختلفة تحفز التحول نحو التجارة العالمية الأضعف والتكامل المالي.

على سبيل المثال، تتضمن سياسة «التداول المزدوج» للصين تركيزًا تقوده الدولة على زيادة الاعتماد على الذات (من خلال تعزيز الطلب المحلي والابتكار المحلي) مع الاستمرار في الانخراط في الاقتصاد العالمي.

مبادرة «صنع في الهند» لها أهداف مماثلة لتعزيز التصنيع الهندي من خلال حماية المصنعين المحليين في قطاعات معينة من المنافسة الأجنبية.

حتى الاقتصادات المتقدمة، التي كان يُنظر إليها ذات يوم على أنها مؤيدة بلا خجل للتجارة الحرة، تنضم إلى العربة. يهدف قانون خفض التضخم لإدارة بايدن إلى تعزيز التقنيات الخضراء من خلال نشر الإعانات والإعفاءات الضريبية لتحفيز الإنتاج المحلي للسيارات الكهربائية ومكونات الطاقة المتجددة.

يوفر قانون CHIPS (قانون الرقائق والعلوم (أو إنشاء حوافز مفيدة لإنتاج أشباه الموصلات لقانون أمريكا)، المعروف أيضاً باسم قانون تشبس-المرصد-) حوافز مماثلة لشركات أشباه الموصلات لإنشاء مرافق تصنيع في الولايات المتحدة ويحظر الاستعانة بمصادر خارجية لـ «الصين والدول الأخرى محل الاهتمام.».

> **تصاعدت التوترات لأن الفوائد لم يتم تقاسمها بالتساوي داخل البلدان**

بينما تتراجع البلدان عن العولمة وتبدأ في التطلع إلى الداخل بشكل متزايد، يمكن أن تكون هناك تداعيات واسعة النطاق على الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي. كما هو الحال مع زيادة العولمة، ثبت أن عواقب هذا التراجع غير موزعة بالتساوي، حيث تتحمل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل العبء الأكبر.

خلال عصر العولمة، كانت التجارة والتدفقات المالية حول العالم مدفوعة بشكل رئيسي بالاعتبارات الاقتصادية. مع انخفاض تكاليف النقل، وجدت الشركات في الاقتصادات المتقدمة أنها يمكن أن

تستفيد من انخفاض تكاليف العمالة في البلدان النامية.

علاوة على ذلك، فقد تمكنوا من هيكلة سلاسل التوريد الهزيلة والفعالة التي تتنقل عبر بلدان متعددة، مما يتيح توفير التكاليف من خلال الاعتماد على تخصص البلدان المختلفة في مختلف المنتجات الوسيطة. حتى يومنا هذا، تحتوي أجهزة iPhone و MacBooks على إلكترونيات ومكونات أخرى مصدرها دول آسيوية متعددة، ويتم التعامل مع المراحل النهائية من الإنتاج في الغالب في الصين.

تميل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى اتباع التجارة، حيث أقامت الشركات عملياتها في الخارج وتستثمر في المصنعين والموردين لأنواع مختلفة من المدخلات، بما في ذلك المواد الخام والسلع الوسيطة.

> **"لم تنته العولمة، لكنها اتخذت منعطفا واضحا نحو التشرذم على طول الخطوط الجيوسياسية"**

إن بلدان الأسواق الناشئة، التي لم تتمكن لفترة طويلة من الحصول على تمويل أجنبي إلا في شكل ديون وبشروط غير مواتية، تتلقى الآن تدفقات أكثر استقراراً وبشروط أفضل لا تتطلب منها تحمل كل المخاطر. يميل الاستثمار المباشر إلى أن يكون أقل تقلبًا من الديون أو أشكال التمويل الأخرى، ويشارك المستثمرون الأجانب في مخاطر هذا الاستثمار مقابل احتمالات تحقيق عوائد أفضل.

كانت التدفقات المالية تسير في كلا الاتجاهين، حيث تستخدم العديد من بلدان الأسواق الناشئة فوائضها التجارية لتجميع أموال الأيام الممطرة واستثمارها في السندات الحكومية التي تصدرها الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى. وبهذه الطريقة، إذا أدار المستثمرون الأجانب ظهورهم لدولة سوق ناشئة كانت في صالحهم، فسيظل ذلك البلد قادرًا على سداد قيمة وارداته بالعملات الصعبة وحماية قيمة عملته. تطورت علاقة تكافلية بين بلدان الأسواق المتقدمة والناشئة، حيث تستفيد كلتا المجموعتين من التجارة غير المقيدة نسبيًا والتدفقات المالية.

استفادت دول الأسواق الناشئة من العولمة بطرق متعددة. لقد تمكنوا من توسيع أسواق منتجاتهم خارج حدودهم الوطنية، مما سمح لهم ببناء قطاعات تصنيع قوية وطبقات وسطى قوية.

سهلت العلاقات التجارية مع الاقتصادات المتقدمة وشركاتها الأكثر تطوراً نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى أحدث عمليات الإنتاج والممارسات الإدارية. ونتيجة لذلك، أصبحت العديد من الشركات في بلدان الأسواق الناشئة كبيرة وحديثة بما يكفي لتكون قادرة على التنافس مع نظيراتها في الاقتصاد المتقدم، مما أدى إلى خلق المزيد من المنافسة والابتكار والفوائد للمستهلكين في جميع أنحاء العالم.

ولعب الاستثمار الأجنبي دورًا مماثلاً، حيث كان لدى الشركات حافز لضمان أن مورديها في بلدان الأسواق الناشئة يعملون بأفضل الممارسات التكنولوجية والإدارية.

حتى أن الأموال الأجنبية ساعدت في إنشاء أسواق مالية أكثر قوة مع أحجام تداول أكبر وتنظيم أفضل. في الواقع، أصبح يُنظر إلى تطوير الأسواق المالية

المحلية على أنه «فائدة جانبية» رئيسية للعولمة، لأنها سمحت لبلدان الأسواق الناشئة بتوجيه ليس فقط الأموال الأجنبية ولكن حتى المدخرات المحلية إلى استثمارات أكثر إنتاجية.

انخفضت التدفقات المالية عبر الحدود بعد الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك أساسًا إلى كبح البنوك الغربية لتطلعاتها العالمية، بينما استمرت التدفقات التجارية في التوسع.

بالنسبة لكلا النوعين من التدفقات، ظلت الاعتبارات الاقتصادية مثل الكفاءة وتقليل التكلفة في الصدارة في تحديد أنماطها. ويبدو أن الأمر مجرد مسألة وقت قبل أن تعود التدفقات المالية، أو على الأقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى مستويات ما قبل الأزمة.

ثم تغير العالم.

عطلت جائحة COVID-١٩ سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم. مع تأثر بلدان مختلفة في أوقات مختلفة وبشدة متفاوتة، أدى ذلك إلى تفاقم الركود الناجم عن الوباء حيث يمكن أن يؤدي كسر حلقة واحدة إلى تعطيل السلسلة بأكملها.

تسببت استراتيجية الصين في القضاء على فيروس كورونا المستجد في مزيد من الخراب في سلاسل التوريد العالمية.

الشركات التي روجت لكفاءة سلاسل التوريد الخاصة بها تركت على غير هدى حيث أصبحت تلك نقاط ضعف.

أبرز الوباء نقاط الضعف الأخرى التي كانت تختمر بالفعل في الخلفية. اتخذت الجغرافيا السياسية منعطفًا نحو الأسوأ، مع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين مما أدى إلى تفاقم هذه المشاكل.

أظهر الغزو الروسي لأوكرانيا أن الاعتماد على مورد واحد لمنتجات الطاقة يمكن أن يترك قارة بأكملها عرضة للخطر.

وقد لاحظت الحكومات الوطنية وقادة الشركات ذلك. هناك تغيير في الجو وعلى الأرض حيث يتكيفان مع الحقائق الجديدة الصعبة.

تعمل التوترات التجارية، والتصدعات الجيوسياسية، والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ على تحويل التركيز بعيدًا عن الكفاءة، المتمثلة في سلاسل التوريد الضعيفة والمتوسطة، نحو الاستقرار والمرونة. تتمثل إحدى طرق التعامل مع عدم اليقين في تنويع مصادر التوريد وأسواق التصدير للسلع والخدمات.

> **العوامل الاقتصادية هي المسؤولة عن جزء كبير من هذا التراجع**

Apple، على سبيل المثال، تحاول تحويل بعض إنتاجها وتجميعها إلى الهند وفيتنام. لكن التنويع عادةً ما يكون مكلفًا ويضيف تعقيدات من نوع مختلف، بما في ذلك الاضطرار إلى إدارة سلاسل التوريد المتعددة.

بدلاً من ذلك، تتخذ البلدان والشركات مسارًا مختلفًا، حيث تعيد توجيه تدفقاتها التجارية والمالية لتتماشى مع الالتزامات الجيوسياسية. وتشمل هذه الاستجابات التدابير التجارية (التعريفات وكذلك قيود الاستيراد والتصدير) وكذلك السياسات الصناعية لتعزيز التقنيات المحلية - السياسات التي تعمل بشكل فعال كحواجز للتجارة والاستثمار.

تشعر الحكومات بجميع أنواعها بالحاجة إلى تحفيز الاستثمار في التقنيات الجديدة، وخاصة التقنيات الخضراء. بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة - وخاصة البلدان ذات الاتجاهات الديموغرافية غير المواتية، مثل الصين - يُنظر إلى مثل هذا الاستثمار على أنه ضروري لمنع النمو الاقتصادي من الانحدار السريع. بالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي تواجه منافسة متزايدة من الأسواق الناشئة، يُنظر إلى مثل هذا الاستثمار على أنه وجودي لقطاعات التصنيع المتقلصة.

وبالتالي، فإن اضطرابات سلسلة التوريد، والتجزئة الجيوسياسية، والتكيف مع تغير المناخ، ومجموعة من الضغوط الاقتصادية والسياسية تدفع جميعها في نفس الاتجاه، نحو ميل داخلي لصنع السياسات الاقتصادية. تحت ستار الحفاظ على التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة، وتحسين أمن الطاقة، وتعزيز الاستثمار المحلي في التقنيات الخضراء وغيرها من التقنيات الجديدة، وضع قانون الحد من التضخم عددًا من السياسات التي تعمل ضمنيًا كحواجز أمام التجارة الحرة، مثل الإعفاءات الضريبية لـ السيارات الكهربائية المصنوعة في الولايات المتحدة.

تتسبب الشركات الخاصة أيضًا في التراجع عن العولمة، حيث أصبحت إعادة التوطين وتكوين الصداقات أمرًا مهمًا بالنسبة لهم. تتضمن إعادة التوريد إعادة عملية الإنتاج بالكامل للسلعة إلى داخل حدود البلد الأم ؛ ينطوي تكوين صداقات بين سلاسل التوريد فقط من خلال البلدان التي يُنظر إليها على أنها حليفة جيوسياسية للقضاء على خطر الاضطراب نتيجة التوترات الجيوسياسية.

لم تنته العولمة، لكنها اتخذت منعطفًا واضحًا نحو التشرذم على طول الخطوط الجيوسياسية، مما قد يكون له عواقب اقتصادية مهمة لجميع البلدان.

تتغير أنماط كل من التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدريجياً بطرق تعكس التحالفات الجيوسياسية.

اقتصادات السوق الناشئة، التي استفادت من نواح كثيرة من التجارة العالمية والتدفقات المالية ولكنها خضعت أيضًا لتأثيرات العولمة العاتية، أصبحت الآن عرضة للمعاناة من الآثار السلبية.

> **"للتراجع عن العولمة تداعيات واسعة النطاق على الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي"**

بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة غير المتوافقة سياسياً مع الاقتصادات المتقدمة، فإن انخفاض التدفقات التجارية والمالية سيعني تقليل نقل التكنولوجيا والمعرفة، مما يعيق طريقها إلى التنمية. مع تراجع البلدان عن التكامل العالمي، قد يصبح الوصول إلى أسواق التصدير أكثر تقييدًا بمرور الوقت.

قد يكون هذا أقل أهمية بالنسبة لبلدان مثل الصين والهند والبرازيل - التي نمت بشكل كبير، وأكثر اكتفاءً ذاتيًا، وأكثر ثراءً من العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى - ولكنها قد تخنق تلك البلدان الأصغر والتي لا تزال في مراحل مبكرة من التنمية الاقتصادية .

ستعيق هذه الاتجاهات التنمية الاقتصادية للبلدان المنخفضة الدخل، والتي يتمتع الكثير منها بميزة القوى العاملة الشابة نسبيًا والمتوسعة ولكنها تظل

محرومة من الموارد المالية وغيرها. تفتقر البلدان منخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء، على وجه الخصوص، إلى رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية لبناء التصنيع الأساسي، ناهيك عن المنافسة الفعالة في صناعات المستقبل.

إن الاستثمار الأجنبي المحدود، خاصة في التصنيع بدلاً من مجرد صناعات استخراج الموارد، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق العالمية لسلعها ستجعل من الصعب على هذه البلدان تحقيق التقدم الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لسكانها.

من الممكن أن يظل حجم التدفقات المالية إلى الأسواق الناشئة على حاله بشكل أساسي.

تعاني الاقتصادات المتقدمة من شيخوخة السكان، وارتفاع مستويات الدين العام، وانخفاض نمو الإنتاجية. بالنسبة للمستثمرين الذين يبحثون عن عوائد أفضل على استثماراتهم أو على الأقل فرص التنويع، من المرجح أن تظل اقتصادات الأسواق الناشئة جذابة. لكن طبيعة هذا التمويل يمكن أن تتغير بطرق مهمة.

بدلاً من التدفقات الأكثر استقرارًا مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تتلقى الأسواق الناشئة المزيد من هذا التمويل في شكل استثمارات حافظة - أموال تتدفق إلى أسواق الأسهم وديون الشركات - لا يزال هذا موضع ترحيب ولكنه يميل إلى التقلب. تميل هذه التدفقات أيضًا إلى جلب فوائد جانبية أقل مثل عمليات نقل التكنولوجيا.

أصبحت العديد من البلدان الأفريقية منخفضة الدخل مدينة بشكل متزايد للدائنين الأجانب، من القطاع الخاص والرسمي على حد سواء، الذين يقدمون لهم قروضًا بالعملات الأجنبية التي هي بطبيعتها أكثر خطورة بالنسبة للبلدان المقترضة. وفي الوقت نفسه، استقرت تدفقات الاستثمار المباشر إلى معظم أنحاء المنطقة في السنوات الأخيرة. وعادة ما تتمتع هذه البلدان بمستويات منخفضة من احتياطيات النقد الأجنبي، مما يجعلها عرضة لأهواء دائنيها.

يمكن أن تزيد أنماط التجارة المقيدة التي تمثلها إعادة التوطين وتكوين صداقات، والتي تهدف إلى تقليل التقلبات، من التعرض لأنواع معينة من الأحداث السلبية بدلاً من تقليلها. بعد كل شيء، أصبح تغير المناخ خطرًا أكبر يتجاوز الاحتكاكات الاقتصادية والجيوسياسية بين البلدان.

> **قد تؤدي هذه القوى في نهاية المطاف إلى زيادة التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية**

في عام ٢٠١١، أدت الفيضانات في تايلاند إلى توقف سلاسل التوريد العالمية للسيارات وبعض المنتجات الإلكترونية لأن البلاد كانت قاعدة تصنيع لأنواع معينة من الرقائق الإلكترونية. يمكن للتركيز الإقليمي أن يجعل سلاسل التوريد أكثر عرضة لمثل هذه الأحداث المتعلقة بالمناخ.

هناك تكاليف أخرى أيضًا.

مع اقتراب التدفقات الاقتصادية من الاصطفافات الجيوسياسية الموازية، يتآكل ثقل موازن مهم للاحتكاكات الجيوسياسية. خذ على سبيل المثال

العلاقة المعقدة بين الولايات المتحدة والصين، والتي أصبحت محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد حيث أن القوة الاقتصادية الصاعدة للصين تضع القوتين العظميين في منافسة مباشرة على جبهات متعددة.

كانت العلاقة الاقتصادية والمالية بين البلدين ذات يوم بمثابة ثقل موازن للتوترات الجيوسياسية. بعد كل شيء، يمكن بناء مثل هذه العلاقة والحفاظ عليها بطريقة تفيد كلا البلدين، مما يجعلها لعبة محصلة إيجابية. على النقيض من ذلك، فإن التأثير الجيوسياسي هو في جوهره لعبة محصلتها صفر، حيث يأتي النفوذ المتزايد لدولة ما على حساب منافستها.

إن تطور العلاقة بين الولايات المتحدة والصين هو مقدمة لكيفية اعتبار العلاقات الاقتصادية حتى لعبة محصلتها صفر. ستتطلب تطلعات الصين في الصعود من مرتبة الدخل المتوسط إلى مصاف الاقتصادات الغنية ترقية هيكلها الصناعي والتحول من التصنيع منخفض الأجور والمهارات إلى الشركات عالية الإنتاجية التي هي في حدود التكنولوجيا. في الواقع، أصبحت التكنولوجيا ساحة معركة جديدة، حيث تهدف الصين إلى الاكتفاء الذاتي وتتطلع إلى زيادة حصتها في السوق العالمية لمنتجات التكنولوجيا الفائقة، وتشهد الولايات المتحدة تهديدًا لمصالحها التجارية وكذلك الأمن القومي مع زيادة الشركات الصينية.

> **عطلت جائحة COVID-19 سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم**

علامة قدم عالمية.

فرضت الولايات المتحدة قيودًا على صادرات المنتجات والتقنيات عالية التقنية، وحاولت حتى ثني الاستثمار الخاص عن التدفق إلى الصين. إن التوترات التجارية والاقتصادية بين البلدين تغذي الآن وتزيد من التوترات السياسية.

وبالتالي، ومن المفارقات إلى حد ما، أن تجزئة التجارة والتمويل على أسس جيوسياسية قد لا تحقق الفوائد المفترضة لمزيد من الاستقرار الاقتصادي والمرونة.

بدلاً من ذلك، قد تؤدي هذه القوى في نهاية المطاف إلى زيادة التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية.

وسيقع عبء هذه التحولات بشكل غير متناسب على الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل. هذه التطورات تؤدي أيضًا إلى قيود على التدفق الحر للأفكار والملكية الفكرية. تأتي القيود من هذا النوع على حساب إعاقة تقدم التكنولوجيا وأشكال المعرفة الأخرى على المستوى العالمي.

قد يترك التراجع عن العولمة البلدان تشعر بمزيد من الأمان وأقل عرضة للتقلبات العالمية. ستكون تكاليف هذا الانسحاب أقل وضوحًا، لكنها ستكون كبيرة مع ذلك، وستندم جميع البلدان، الغنية منها والفقيرة، يومًا ما على تحولها الداخلي.

*نشر هذا المقال في العدد المطبوع لربيع ٢٠٢٣ من مجلة فورين بوليسي.

* أستاذ السياسة التجارية في كلية دايسون بجامعة كورنيل ومؤلف كتاب «مستقبل المال» مؤخرًا.

تويتر:EswarSPrasad

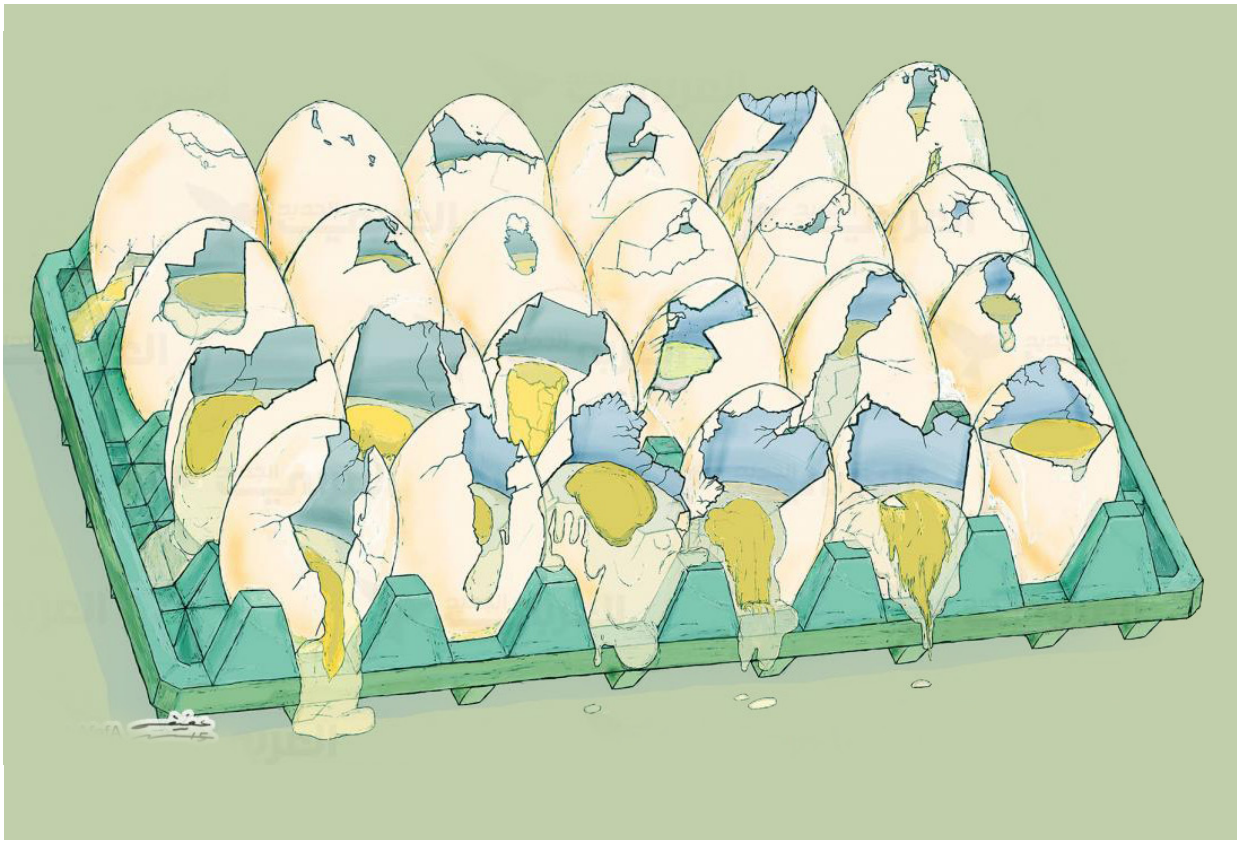

غازي دحمان:

هل تنزلق اللعبة في المشرق إلى الحرب؟

تُجمع معظم التحليلات والتقارير وآراء الخبراء على أن ما يدور الآن في المشرق العربي بين إسرائيل ومحور إيران لن يفضي إلى حرب في قادم الأيام، ولن يؤسّس لمسار جديد ينطوي على تفاعلات صراعية أكبر حدّة من التي يمارسها الطرفان تجاه بعضهما، بل إن ما يُسمى صراعا بينهما بات مجرّد حوار نمطي من السهل قراءة مضامينه وتوقّع مآلاته.

ينبني ذلك على معطياتٍ سابقةٍ ومؤشّرات راهنة، تثبت جميعُها أن الطرفين باتت لديهما قدرة على التعايش مع نوع متدنّ من الصراع، حتى إنه باتت لديهما الخبرة في استثماره وتوظيفه محليّا وإقليميا، كما لديهما القدرة على هضم مخرجاته واستيعابها، في سياق مشاريعهما الجيوسياسية، إلى درجة أن الناظر إلى مشهد هذا الصراع سيكتشف أن الطرفين اللذين يحرّكان اتجاهات الأحداث في المنطقة، ويسيطران على التفاعلات الجارية على سطح المشهد وأعماقه، لا يدفعان أثمانا كبيرة لقاء ذلك، وهما مرتاحان لآليات عملهما والنتائج التي تؤول إليها الأوضاع في المنطقة.

تشهد على ذلك المخرجات التي تنتج عن اللعبة التي تديرها إسرائيل وإيران في المنطقة، تمزق النسج الوطنية والانهيار القومي الحاصل

> الصراع في المنطقة مركب وينطوي على تعقيداتٍ هائلة

في المحيط العربي، فضلا عن تراجع القيم، مقابل صعود الطائفية والمناطقية والتطرّف. تصبّ هذه الحصائل في خانة مصالح تل أبيب وطهران، حيث تطمئن إسرائيل لمئة عام مقبلة على أمنها، فمن أين لهذه المجتمعات إنتاج أشكال من المقاومة لمشاريعها؟ بل ربما تصبح إسرائيل بالنسبة لها طرفا مقبولا وحليفا مستقبليا. أما إيران، فإن شرط تمدّد نفوذها الجيوسياسي مربوطٌ بدرجة كبيرة باستمرار حالة الفوضى والضياع في بلدان المشرق العربي.

على ذلك، لا تغدو الجولات الصراعية بين كل حين وحين سوى محاولاتٍ لتنشيط هده الحالة، فضلا عن ضمان استمرارية مكوّنات المنطقة في الدوران في الحلقة المفرغة التي صنعها الخارجان، الإسرائيلي والإيراني، وهي المساحة التي لن تجد فيها شعوب المشرق لا الفرص لتشكيل مستقبلها ولا القدرة على السيطرة على حاضرها، ودليل ذلك أن هذه الشعوب باتت تئنّ تحت وطأة الجوع وثقل العوز المادي الرهيب، من دون أن تعرف كيف تخرُج من هذه المصيدة القاتلة التي وقعت بها.

إذا، كيف ستقود هذه المسارات إلى حربٍ تنهي القدرات التشغيلية لإيران وإسرائيل، أو أحدهما، على التحكّم بالمنظومة التي تُنتج لهما أرباحا جيوسياسية صافية بأثمانٍ بسيطة؟ هل من المتصوّر أن أحدا من صنّاع القرار في تل أبيب وطهران لم ينخرط بعد بهذه اللعبة حتى يتورّط في تأييد إشعال حربٍ بين الطرفين؟

يبقى ما سبق وجهة نظر ورؤية إلى الأحداث والوقائع من زاوية نظر محدّدة، تفسر جزءا من المشهد، لكنها غير قادرة على إيضاح كامل للصورة. وبالتالي، ربما يعطي الاعتماد عليها وحدها من دون اعتماد مقارباتٍ تفسيريةٍ أخرى، ولو من باب التجريب، صورة غير حقيقية. والأهم أنه قد يمنع أي إمكانية لرسم سيناريوهات مستقبلية واقعية لمآلات هذا الصراع وأشكاله المحتملة.

ما يدعو إلى ذلك أن الصراع في المنطقة مركّبٌ وينطوي على تعقيداتٍ هائلة، مركّبٌ بمعنى أنه يتكوّن من مجموعة طبقات، كشفت عنها أحداث العقد الأخير، فهو صراع طائفي طبقي مناطقي إقليمي دولي، بما يحتويه من اختلافاتٍ في القيم والرؤى المستقبلية وتصوّرات الحلول وشكل التسويات المحتملة. هذا الصراع شكّلته بدرجة كبيرة المشاريع الجيوسياسة التي تداخلت فيه وبلورته ثم اختطفته

> **الممكن والمحتمل اليوم هو الانزلاق إلى الحرب وليس الذهاب إليها**

لصالح أجنداتٍ خارجية، والمشكلة أن هذه العملية رسمت ملامح مستقبل المنطقة بدرجة كبيرة ونوعية التوجّهات المجتمعية وشكل التفاعلات المحتملة بين البنى المجتمعية والاقتصادية والثقافية لعقود مقبلة. ونتيجة ذلك الانقسام العمودي الذي يسيطر على الواقع الاجتماعي في ثلاثة من الفواعل الإقليمية، سورية والعراق ولبنان، وبدرجة أقل في فلسطين. وثمّة مؤشّرات على بداية مسار انقسام عمودي في إسرائيل، ويبدو أن ترميم هذا الانقسام قد تجاوزه الزمن في بعض هذه البلدان، أو ربما أنها تتعرّض لتيارات تمنع توفر المناخات المناسبة لإجراء عملية الترميم. وتكمن خطورة هذا الانقسام في تحوّله إلى صيرورة لصناعة وقائع جغرافية حاضنة، عندها سيصبح الذهاب إلى الحرب حتميا، لكن ذلك قد يستغرق زمنا أطول وانخراطا أكثر كثافة من اللاعبين الخارجيين.

على ذلك، الممكن والمحتمل اليوم هو الانزلاق إلى الحرب وليس الذهاب إليها. وثمّة فرق بين الأمرين، فالذهاب إلى الحرب يستدعي حسابات متأنية وتقديرا للموقف العسكري وللبيئة الإستراتيجية، وحساب الفرص والمخاطر، وهو ما لن تُقدم عليه تل أبيب وطهران في هذه الظروف، وتشكّل قدرتهما على التعايش مع المرحلة الحالية مناعةً ضد الذهاب إلى الحرب، لكن الانزلاق قد يحدُث نتيجة تقديراتٍ خاطئةٍ من أحد أطراف اللعبة، يجد الطرفان نفسيهما متورّطين في الحرب. وبعدها ستصبح كل استراتيجياتهم وتكتيكاتهم في ضبط الصراع غير صالحة للعمل، حيث ستفرض وقائع الميدان نفسها وبقوة، بما يعنيه ذلك من إضعاف لقدرة السياسيين في التحكّم بمسارات الحرب، مقابل صعود قوة العسكريين.

غالبا ما تتحكّم في الانزلاق إلى الحرب المناخات التي يتحرّك فيها صناع القرار، من نوع عدم استقرار النخب الحاكمة، وحالة الرفض لإدارتهم السياسات العامّة، وتقديراتهم المخاطر المحتملة، والضغوط التي يتعرّض لها صانع القرار، وهو مناخٌ متوفر حاليا في تل أبيب وطهران، ما يجعل، من الناحية النظرية، الحرب محتملة وواردةً في لحظةٍ ما في صيف المنطقة المقبل.

*العربي الجديد

نبيل فهمي :

نحو نظام دولي ديمقراطي

يؤدي الحديث عن الديمقراطية إلى استقطاب غير منطقي وسريع بين من يعتبرون أنفسهم دولاً ديمقراطية وآخرين لا يدعون ذلك لأنفسهم، وتدفع الدول الديمقراطية بأنها دون غيرها تتبع سياسات وممارسات تلتزم قيماً محددة، بخاصة المرتبطة بالديمقراطية وأهمها المساواة والشفافية والحرية بمختلف جوانبها بما فيها حرية التعبير.

وحتى لا أترك مجالاً للبس أو التأويل، أسجل أنني أرى أن النظام الديمقراطي أفضل السبل للوصول إلى الحكم الرشيد، ولضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل، ليس لأنه نظام كامل خال من العيوب، أو لأنه أكفأ من النظم المركزية في مواجهة الأزمات، وإنما لأنه نظام يعيد تقييم نفسه ويصحح أوضاعه وعيوبه باستمرار، وهو ما لا يتحقق في حالات الحكم المركزي الأقل تطويراً وتنويراً ومن ثم استقراراً على المدى الطويل.

أسجل هذا الموقف لإيماني بذلك عن قناعة وتجربة، مع ضرورة التنويه إلى أنني غير مقتنع بحملات الدول الغربية لنشر الديمقراطية لأسباب عدة من أهمها أن الديمقراطية يجب أن تنبع من الوطن ذاته لتكون خياراً شعبياً حقيقياً بالشكل الذي يناسب كل دولة مع احترام مبادئ وأسس المنظومة الديمقراطية، كما أرى

يجب توسيع عضوية مجلس الأمن وإلغاء حق النقض

أن هذه الحملات فقدت مصداقيتها لأن الدول التي تدفع إلى نشر الديمقراطية تقوم بذلك لتحقيق أغراض ومصالح وطنية وتطبقها بمعايير مزدوجة وغير مستقرة وتغير مواقفها بحسب الحال والظرف.

وغرضي اليوم ليس الانغماس في جدل بين جدوى أو أفضلية النظم الديمقراطية أو المركزية، وإنما توسيع دائرة النقاش والدعوة إلى مزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية، أي في تعاملات الدول مع بعضها بعضاً أياً كان نظامها الداخلي، وهو ما واجه معارضة من الدول الكبرى عامة، الديمقراطية أو المركزية من دون استثناء لأن ذلك يمس وضعها المميز والحقوق المكتسبة عبر السنين، فلا توجد دولة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تؤيد التنازل عن حق النقض المكفول لها أو التوسع حقاً في توفير أعضاء آخرين بالمجلس.

وكانت الدول النامية وغير المنحازة أول الداعين إلى دمقرطة العلاقات الدولية، كان ذلك في أول اجتماع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام ١٩٦٤ حينما تمسكت باتخاذ القرارات بغالبية الثلثين ضماناً لرأي الغالبية وعدم إعطاء ميزة للدول الغنية والقوية، واستمرت دمقرطة النظام الدولي من أهداف الدول غير المنحازة منذ اجتماعها في لوساكا عام ١٩٧٠، وحظيت هذه الدعوة بمباركة من بطرس بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة السابق وضمّنها عام ١٩٩٣ في برنامجه «أجندة من أجل السلام»، وكذلك كانت أحد عناصر برنامج الأمم المتحدة المعنون بـ«أجندة من أجل التنمية» لعام ١٩٩٤.

وهناك بالفعل بعض القواعد والعناصر المرسخة في العلاقات الدولية التي تعكس اهتماماً واعترافاً بأهمية نشر الديمقراطية في العلاقات الدولية وقد تم طرحها وتطويرها عبر السنين ومنها «احترام سيادة الدولة» و«المساواة بين الـدول» و«تقرير مصير الشعوب» و«عدالة التوزيع» بغية تصحيح أي خلل في المسؤوليات والممارسات، ولعل الاتفاق الأخير في مؤتمر المناخ بشرم الشيخ لإنشاء صندوق لتعويض الـدول النامية عن الخسائر والأضـرار الناتجة من السياسات الاستهلاكية المضرة بالبيئة من قبل الدول الصناعية أحدث تطبيق لهذا المبدأ الأخير.

يجب أن يكون تطوير النظام الدولي وجعله أكثر ديمقراطية أحد المشاريع الاستراتيجية للدول النامية وغير المنحازة التي تتحرك فيه بسبل مختلفة خلال عام ٢٠٢٣، ويفترض تغيير كثير من آليات المنظمات الدولية القائمة تأميناً للمساواة بين الأعضاء، وكما سبق أن طرحت فإنه يجب أيضاً تغيير المفاهيم الحاكمة والمنظمة للنظام الدولي، والتحول من مفاهيم توازن القوة والحقوق المكتسبة إلى مفهوم توازن المصلحة

> يجب التحول من مفاهيم توازن القوة إلى مصالح الشعوب

بين الدول والشعوب.

هناك بعض الشروط الأساسية في أي نظام ديمقراطي يجب التمسك بها وتطبيقها على الإطار الدولي والعلاقات بين الـدول مثل أهمية توافر المعلومات والشفافية والمحاسبة، وكلها تساعد على تغيير ثقافة العلاقات والمؤسسات الدولية بالتمسك بضرورة توفير أدلـة ومعلومات موثقة قبل إصدار القرارات.

وعلى المؤسسات الحاكمة في المنظمات الدولية المتخصصة تقع مسؤولية متابعة التنفيذ الأمين للقرارات الصادرة ومراجعة صحة البيانات المتوافرة وتحقيق أرضية أفضل لتقييم القرارات وتمكين المحاسبة، وهناك أمثلة عدة لتجاوزات لم يتم التعامل معها على رغم تناولها أمام مجلس الأمن مثل الغزو الامريكي للعراق والتدخل الغربي في ليبيا، فضلاً عن قرارات عدة لمصلحة الفلسطينيين والحرب الروسية على أوكرانيا والظروف والإجراءات التي كانت مبرراً لها إذا كانت بالفعل تشكل مساساً بأمن روسيا واستقرارها.

والعنصر الإضافي والمهم والواجب توافره والمكمل لمبدأ المحاسبة هو ضمان مشاركة أوسع وأكثر عدالة لاتخاذ القرارات من خلال الحفاظ على والتوسع في التعددية بالمؤسسات، والتقريب من حقوق وسلطات الدول في تلك المؤسسات، إلى أن نصل إلى مرحلة الكمال من دون التمييز في ما بينها، وأعتقد بأن ذلك ممكن ومتاح إذا تم بشكل تدريجي.

على سبيل المثال يجب توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي ليشمل دولة دائمة العضوية في الأقل من مختلف قارات العالم وتمثيل أوسع بين الأعضاء غير الدائمين، ويجب العمل على إلغاء حق النقض أو التصويت المتميز في مؤسسات دولية واستبداله بتطبيق قاعدة ضرورة توافر غالبية الثلثين فقط على القرارات المهمة أو الموضوعية، وكخطوة أولى أقترح احتفاظ الدول الدائمة القديمة والجديدة بحق النقض لمدة أربع سنوات متتالية وسقوط هذا الحق للسنتين التاليتين قبل أن تستعيده مرة أخرى، وهي خطوة مرحلية نحو المساواة بين الدول تجعل الكل يقدر أنه معرض للمحاسبة في الأقل بين الحين والآخر ويفرض تفهم مواقف الدول الأخرى غير المميزة من دون انتظار حل شامل وكامل صعب المنال سريعاً ويحمل في طياته تدرجاً قد يكون أكثر قبولاً، علماً أنه تم تطبيقه بأشكال مختلفة في منظمات أخرى.

* وزير الخارجية المصري السابق
* اندبندنت عربية

الموسم الثاني للإنصات المركزي